Poverty Dynamics in Jordan Society An Applied Study

Muneer Karadsheh [*]
Ahmed Abu-Haidar [**]

The study aimed at identifying the dynamics which generate poverty in Jordanian households in order to find out any relationship between their demographic, social and economic characteristics and the phenomenon of poverty. To achieve its objectives, the study conducted a survey which covered 3000 households across the Kingdom. In addition, a logistic regression model was used to identify risk factors for a household's vulnerability to fall into poverty. The study has shown that there are sets of factors and dynamics that most likely impact Jordanian households' poverty. These important factors include: noticeable high poverty ratios among families residing in rural areas, small cities, households with low education levels of the head and spouse, households with a high number of children, kinship marriages, broken homes, disintegrated social ties, early marriages of women, older husbands. The results also showed a high rate of fertility in poor families, as well as high economic dependency, a high rate of unemployment, and low male and female contribution to the labor force. Furthermore, the study found that poverty in Jordan is income-related rather than the result of a shortage of capabilities or services. Overall, the deteriorating economic conditions manifested in low incomes, along with accompanying social and cultural factors, can be fertile ground for generating yet more reasons for the rise of further poverty.

Key words: Poverty dynamics, Poverty profile, Poverty determinants, Absolute poverty, Abject poverty, Fertility, Economic participation, Demographic dependency ratio.

* Sultan Qaboos University, Sultanate Oman.
** Dept of Statistics, Jordan.

الديناميات المولدة للفقر في المجتمع الأردني
دراسة تطبيقية

منير كرادشة(*)
أحمد أبو حيدر(**)

ملخص: هدفت الدراسة إلى تعرف الديناميات المولدة للفقر لدى الأسر الأردنية، وإلى إيجاد العلاقة بين الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأسر الأردنية وظاهرة الفقر، وقد أجري مسح اجتماعي لعينة، بلغ حجمها ٣٠٠٠ أسرة ممثلة على مستوى المملكة، واستخدم نموذج تحليل الانحدار اللوجستي لتعرف العوامل والديناميات المعززة لاحتمالات وقوع الأسرة في دائرة الفقر. وخلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من العوامل والديناميات المولدة للفقر في المجتمع الأردني، من بينها: "الارتفاع الملحوظ في نسب الفقر لدى الأسر التي تقطن المناطق الريفية والمدن الصغرى، ولدى أسر الأزواج والزوجات الأقل تعليماً، والأسر التي لديها عدد أطفال أكبر، كذلك لدى الأزواج الذين اتسمت أنماط زواجهم بكونها زواجاً قرابياً، والأسر التي تعرضت للتفكك الاجتماعي، والسيدات اللاتي تزوجن بأعمار مبكرة، ولدى الأزواج الذكور الذين اتسموا بوجود فارق عمري مع الزوجة". وأشارت النتائج أيضاً إلى ارتفاع معدلات الخصوبة لدى الأسر الفقيرة واتسامها بارتفاع معدلات الإعالة الاقتصادية، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة التي انعكست على تدني مشاركة كل من المرأة والرجل في قوة العمل، وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن الفقر في الأردن هو فقر دخل أكثر منه فقر قدرات أو فقر خدمات. وبشكل عام فإن الظروف الاقتصادية المتردية المتمثلة بتدني دخل الأسرة، وما يرتبط بها من عوامل اجتماعية وثقافية، قد تشكل مناخاً خصباً لتوليد دوافع إضافية تجاه الوقوع في دوائر الفقر.

المصطلحات الأساسية: ديناميات الفقر، ملامح الفقر، محددات الفقر، الفقر المطلق، الفقر المدقع، الخصوبة، المشاركة الاقتصادية، معدل الإعالة الديموغرافية.

(*) مركز البحوث الإنسانية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان. muneerj2000?@yahoo.com
(**) خبير في الإحصاءات الاجتماعية وإحصاءات الفقر، الأردن.

المقدمة:

تعتبر "**ظاهرة الفقر**" من الظواهر ذات الصلة المباشرة بحياة الأفراد وثقافاتهم، وذات تماس بأنماط سلوكهم الاقتصادي والاجتماعي، كما تعد نمطاً من أنماط الظواهر المركبة لتضمنها مجموعة من العوامل والمعتقدات المختلفة التي تميز ثقافة الأفراد، وتلازم هذه الظاهرة كثيراً من الآثار الاجتماعية الاقتصادية التي تصبغ حياتهم، وتحدد كثيراً من أوجه استجاباتهم ومواقفهم.

غير أن دراسة مثل هذه الظواهر، يكتنفها كثير من الصعوبات والغموض، **نتيجة لتعدد** المقاييس والمنهجيات التي قامت على تحديد: ما مفهوم الفقر وما خط الفقر؟ ومن هم الفقراء؟ وما خصائصهم؟ وكيف تحدد هذه الظاهرة؟ وهل يمكن حصر عددهم الفعلي في المجتمع الواحد؟ **ونتيجة لارتهان** الظاهرة أيضاً بدرجة الحساسية التي يضعها المجتمع حول، طبيعة هذه الظاهرة نفسها. فإن كثيراً من أدبيات الفقر تنزع لاعتماد مؤشرات متنوعة "كالدخل والثروة، مستوى الإنفاق، والرفاه" لقياس الفقر؛ مما يعزز حالة الضبابية هذه، وبخاصة أن هناك من المجتمعات ما تبدي كثيراً من الريبة والحذر إزاء هذه المقاييس؛ بسبب تحفظ مواقفها الاجتماعية المختلفة، والخوف من الوصم الاجتماعي (الحنيطي، وعبدالرزاق، 2007).

وتبقى **صعوبة تحديد معيار واضح لقياس الفقر**، وندرة البيانات من ناحية وعدم اكتمالها من ناحية أخرى، وعدم توافر معلومات تفصيلية حول هذه الظاهرة وحجمها، وتباين المداخل النظرية التي تناولتها بالبحث والدراسة، وتباين أنماطها، إضافة إلى عدم وضوح "هذه الظاهرة" وتفاوتها بين التعقيد والغموض – من أهم المعوقات **التي تحول دون تحقيق** فهم دقيق لحيثيات ظاهرة الفقر وعواملها ومتلازماتها، **وهو ما يحول أيضاً** دون تحديد الأسباب الحقيقية وراء بروزها في المجتمع. ويبدو أن عدم كفاية الدراسات التفصيلية المعمقة حول هذه الظاهرة وما يقترن بها من أسباب وآثار اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، يعد صعوبة أخرى يمكن أن تزيد حالة الضبابية التي تكتنف هذه الظاهرة.

غير أن حالة الغموض والتعقيد هذه، وعدم كفاية الدراسات المعمقة حول ظاهرة الفقر، لا يعني – بالضرورة – غياب الاتفاق حول طبيعة المحركات والعوامل الدافعة لبروز هذه الظاهرة؛ إذ إن كثيراً ما تجنح الأدبيات التي عنيت بدراسة الفقر

إلى ربط بروز هذه الظاهرة بمجموعة من المحركات أو الديناميات النمطية **المسؤولة عن إنتاجها أو إعادة إنتاجها**؛ مما يؤكد أهمية عدم تجاوز مثل هذه الديناميات النمطية أو إقصاء المحركات المولدة لهذه الظاهرة في أي محاولة لدراستها.

وبهذا السياق تشير بيانات الفقر التي أعدت على المستوى المحلي، إلى أن نسبة الفقر في الأردن لعام 2010 بلغت (14,4%) مقارنة في (13,3%) عام 2008، كما بلغ خط الفقر المطلق (الغذائي وغير الغذائي) 813,7 ديناراً للفرد سنوياً (68 ديناراً شهرياً)، وبلغ على مستوى الأسرة المعيارية المكونة من (5,4) أفراد 4394 ديناراً سنوياً؛ أي "366 ديناراً شهرياً" (دائرة الإحصاءات العامة، 2012).

وبينت هذه الأدبيات اقتران ظاهرة الفقر في الأردن، "بانخفاض المستويات التعليمية للفقراء، وارتفاع حجم أسرهم، وارتفاع معدلات الإعالة لديهم، وتفشي البطالة بينهم"، وعزته – **بوصفه نتاجاً** – إلى عدم تمكن الاقتصاد الوطني من خلق فرص العمل اللازمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد لسوق العمل، **ونتاجاً** لتعاضد مجموعة من العوامل المختلفة التي مارست تأثيرها بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الاقتصاد الأردني منذ منتصف الثمانينيات حتى الوقت الحاضر، كما لازم هذه العوامل تسارع بروز حدة مشكلة البطالة وتباطؤ النمو الاقتصادي (الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي، 2010 أ). وقد أسهم الركود الاقتصادي الذي أثر على المنطقة العربية، منذ بداية عقد الثمانينيات – في تفاقم حدة الفقر في المجتمع الأردني؛ فقد أدى انخفاض أسعار النفط إلى تخفيض المساعدات العربية للأردن، وإلى إيقاف أو تأخير كثير من المشروعات التنموية ومشروعات البنى التحتية والخدماتية، كما أدى إلى تراجع الطلب الخارجي على الأيدي العاملة الأردنية في الدول النفطية، من خلال إحلال العمالة المحلية بدلاً من العمالة الأردنية؛ مما أسهم في تفشي ظاهرتي الفقر والبطالة في المجتمع الأردني. وقد قاد تفاعل هذه العوامل وتزامنها إلى **انخفاض** عدد الأردنيين المهاجرين للعمل في الخارج، **وتراجع** تحويلاتهم، كما كان لتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الألفية الجديدة، وارتفاع الأسعار العالمية لمصادر الطاقة والسلع الأساسية، وزيادة العجز في الميزان التجاري، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول المجاورة، إضافة إلى تدفق موجات كبيرة من اللاجئين من دول الجوار – انعكاسات سلبية كبيرة وواضحة على الاقتصاد الأردني وعلى المستويات المعيشية للمواطنين. (أحمد صيام، وهناء محمد، 2009).

ويبدو – من الناحية النظرية – اقتران الفقر بعدم كفاءة الدولة في استغلال مواردها المتاحة أو عدم توزيعها العادل لمكتسبات التنمية؛ كما يبدو واضحاً تأثره بمعدلات الادخار وبمعدلات الاستثمار وإمكانية خلق فرص عمل جديدة للسكان؛ مما يؤكد أن للفقر أسباباً متباينة وحلقات متصلة يمر بها قبل بروز ملامحه وتفشيه في المجتمع.

واستناداً إلى ما تقدم فإن ظاهرة الفقر تعد واحدة من الظواهر المعقدة والخطرة التي يعانيها المجتمع الأردني. ونظراً لما تنطوي عليه هذه الظاهرة من غموض وانعكاسات خطيرة وعميقة، ولا سيما على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأفراد في المجتمع، فقد ركزت جهود هذه الدراسة، للإحاطة بالظاهرة وبأسبابها والعوامل المولدة لها في المجتمع الأردني.

أهمية الدراسة :

تعد هذه الدراسة واحدةً من الدراسات القلائل على مستوى الأردن، التي تحاول أن تبحث في "الديناميات" والعوامل المولدة للفقر، وتبيان مدى انتشار هذه الظاهرة، وكشف أهم محدداتها والعوامل المحركة لها بصورة تفصيلية، إضافة إلى تعرف الآليات التي تعمل من خلالها هذه الديناميات لتقود إلى بروز ملامحه في الأسرة الأردنية.

فظاهرة الفقر تعتبر من أهم الظواهر التي أخذت حيزاً كبيراً من اهتمام الباحثين في مجال الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما تتضمن هذه الظاهرة مؤشرات مهمة ومباشرة للحالة الصحية للسكان ودرجة الرعاية الاجتماعية المقدمة، ودرجة التقدم الاقتصادي، ودرجة التقدم التقني التي يتمتع بها المجتمع ككل، كما تعدّ مؤشراً مهماً عن مدى تطور آليات الحماية الاجتماعية التي توفرها الدولة للفقراء، ومدى الوعي بحساسية مثل هذه الظاهرة في حياة المجتمع وخطورتها (العجلوني، 2010).

وعلى الرغم من أن العوامل الاقتصادية تعتبر من أهم العوامل المقررة لبروز ظاهرة الفقر بأبعادها ومخاطرها المحتملة؛ فإن للعوامل الاجتماعية الديموغرافية على اختلافها، أدواراً مهمة أيضاً في تحديد ملامح هذه الظاهرة في الأردن؛ إذ إن ظاهرة الفقر تعد حصيلة تفاعل مستمر بين هذه العوامل المختلفة، إضافة إلى عناصر تتعلق بخلفية الأفراد وخصائص المحيط الذي يعيشون فيه.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تهدف هذه الدراسة – بشكل محدد – إلى كشف وتبيان أهم الديناميات والعوامل المولدة للفقر في المجتمع الأردني، ومدى انتشار هذه الظاهرة، وبالتحديد فإن هذه الدراسة تهدف إلى البحث في الأبعاد التالية:

1 – الكشف عن العوامل الديموغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المؤثرة على الفقر في الأسرة الأردنية.

2 – الكشف عن الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة والدور الذي تؤديه في تحديد ملامح الفقر في الأسرة الأردنية.

واستناداً إلى ما تقدم فإن هذه الدراسة تسعى إلى الإجابة عن **التساؤلين** الآتيين:

1 – ما العوامل الديموغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المؤثرة على الفقر في الأسرة الأردنية ؟

2 – ما الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة الممثلة لديناميات الفقر في تحديد ملامحه في الأسرة الأردنية ؟

المفاهيم النظرية والتعريفات الإجرائية للدراسة:

تشير مراجعة الأدبيات المتعلقة بالفقر إلى أن هناك خمسة منظورات أساسية لمقاربة مفهوم الفقر:

1 – **منظور الدخل**: يؤكد أن معظم مفاهيم الفقر تدور حول تدني الدخل بوصفه معياراً أساسياً لتحديد من الفقراء.

2 – **منظور الحاجات الأساسية:** يؤكد أن الفقر هو الحرمان من المتطلبات المادية اللازمة لتلبية الحد الأدنى والمقبول من الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك الأغذية، ليبقى الفرد على قيد الحياة بما يحفظ كرامته ويعطيه القدرة على مزاولة نشاطه الطبيعي. وهذا المفهوم المتعلق بالحرمان من الحاجات الأساسية، يتجاوز مفهوم الدخل المتدني، ويتضمن الحاجة إلى الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وغذاء ومواصلات وغيرها من الخدمات الأساسية التي يتعين أن يوفرها المجتمع.

3 – **منظور الحرمان:** فعندما تفتقر مجموعة من الأفراد أو يحرمون من الدخل وغيره من الموارد – بما في ذلك استخدام الأصول للحصول على السلع والخدمات

العينية المعادلة للدخل، والاحتياجات الأساسية، التي دونها لن تتمكن هذه المجموعة من أداء أدوارها المختلفة وإنجاز وظائفها المتوقعة، بحكم طبيعة عضويتها في المجتمع – فسوف تعاني هذه المجموعة تدنياً في المكانة والموقع الاجتماعي والانعزال والتهميش.

4 – **منظور الاستبعاد الاجتماعي:** ويشير إلى إنكار عضوية الفرد ومشاركته في المجتمع والحياة الاجتماعية أو الحرمان منها، بسبب طبيعة خصائصه أو الجماعة التي ينتمي إليها، وبسبب قلة مصادره المتاحة.

5 – **منظور القدرات:** ويتمثل في قصور بعض القدرات الأساسية عن أداء الدور المتوقع منها وضعف إنجازها؛ حيث لا تتاح للفرد فرصة بلوغ المستويات الدنيا المقبولة لهذا الأداء (أبو حيدر، 2010).

ويمكن القول في ضوء هذه المقاربات الخمس: **إن مفهوم الفقر** يتجاوز مفهوم الاحتياجات البيولوجية والحاجات الأساسية للأفراد؛ فهو لا يعني انخفاض الدخل فحسب، بل يعني عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، والنقص والحرمان، وعدم قدرة الفرد على التمتع باحترام الذات، والعيش بكرامة والقيام بأدواره المختلفة في المجتمع، إضافة إلى شعوره بالتهميش والاغتراب، وعدم قدرته على ممارسة حقوقه المدنية والسياسية (أبو حيدر، 2010).

إن دراسة ظاهرة الفقر وتحليلها يتطلب حساب خطوط الفقر، وتحديد خصائصه وتحديد مفاهيمه ومؤشراته بدقة؛ وذلك للتمكن من وضع سيناريوهات واقعية لمعالجة هذه الظاهرة والتصدي لها، وفيما يلي أهم المفاهيم النظرية والتعريفات الإجرائية للدراسة:

خط الفقر (Poverty Line): وهو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيراً إذا كان استهلاكه يقل عن مستوى الحد الأدنى لقيمة الحاجات الأساسية للفرد، فالأسر التي يكون إنفاقها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة، والأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها يساوي خط الفقر أو يزيد عليه تصنف على أنها غير فقيرة، ولغايات هذه الدراسة اعتمد خط الفقر الوطني بحسب تقرير حالة الفقر في الأردن لعام 2012، الذي يشير إلى أن خط الفقر على مستوى الأسرة المعيارية المكونة من (5,4) أفراد بلغ 4394 ديناراً سنوياً؛ (أي 366 ديناراً

شهرياً)، ومن ثم فإن الأسر التي يكون دخلها أقل من 366 ديناراً شهرياً صنفت بأنها أسر فقيرة.

الفقر المدقع (Abject Poverty)**: حالة من حالات الفقر لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على السعرات الحرارية اللازمة لبقائه حياً وليمارس نشاطاته الاعتيادية بشكل طبيعي، ويعرف أحياناً بخط فقر الغذاء، وعليه فإن خط الفقر المدقع (بحسب تقرير حالة الفقر في الأردن، 2012) للأسرة المعيارية المكونة من (5,4) أفراد بلغ 151 ديناراً شهرياً، ومن ثم فإن الأسر التي يكون دخلها أقل من 151 ديناراً شهرياً صنفت على أنها أسر فقيرة فقراً مدقعاً.**

الفقر المطلق (Absolute Poverty): ويشار إليه أيضاً بخط الفقر العام، وهو مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للفرد للحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية التي تشمل (المسكن والملبس والمواصلات والتعليم والرعاية الصحية). ويبلغ خط الفقر المطلق (الغذاء وغير الغذاء) – على مستوى الأسرة المعيارية في الأردن للأسرة البالغ حجمها 5,4 أفراد – (366) ديناراً شهرياً، ولغايات هذه الدراسة فإن الأسرة التي يقل دخلها عن 366 ديناراً في الشهر اعتبرت فقيرة فقراً مطلقاً.

ديناميات الفقر (Poverty Dynamics): وهي مجموعة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة، وتتمثل تلك الخصائص في النوع الاجتماعي لرب الأسرة، وحجم الأسرة (متوسط عدد أفرادها)، والتركيب العمري والنوعي والحالة الزواجية، ومستوى التعليم، والحالة العملية، ومكان الإقامة، والمعاناة من الإعاقة، والمعاناة من التفكك الاجتماعي، وقد تم الاستعانة بهذه الخصائص المختلفة كمؤشرات لقياس احتمالات وقوع الأسر في دائرة الفقر.

الإطار النظري للدراسة:

تعددت المداخل النظرية التي بحثت في ظاهرة الفقر وفي معالجة وتفسير أسباب بروزها وتداعياتها، مع اتفاقها على أن صفات الفقراء في أغلب المجتمعات الإنسانية واحدة، وأن الديناميات المولدة لهذه الظاهرة متباينة، وأن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لها إسهاماتها لكنها متفاوتة.

وقد قدمت النظريات بهذا الخصوص العديد من التفسيرات لبروز الفقر؛ إذ

تشير أدبيات الفقر إلى وجود تيارين عريضين لتفسير هذه الظاهرة: الأول يطلق عليه التيار البنائي الوظيفي؛ حيث يستخدم مفهوم عدم المساواة في إطار تحليل التدرج الاجتماعي، وينظر إلى التفاوت في الثروة والمكانة والقوة بصفته إحدى الحقائق الأساسية في تاريخ المجتمع البشري حتى المراحل البدائية منه؛ فعدم المساواة جزء من النظام الطبيعي، ويتمثل التحليل الوظيفي لعدم المساواة في عدد من القضايا، منها تباين أنصبة الأشخاص المختلفين من الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة وتفاوت أهمية الأدوار والمهام الاجتماعية التي يقتضيها تسيير النسق الاجتماعي وتحقيق استقراره؛ فهناك وظائف أكبر أهمية وحيوية لوجود المجتمع واستمراره من غيرها من الوظائف، إضافة إلى حق الأشخاص الموهوبين من حيث الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة في أن يشغلوا الوظائف الأرقى ويحصلوا على دخول مادية وغير مادية أكبر، في حين تبقى الوظائف الأدنى والدخول الأقل لذوي العطاء المتواضع. وتأسيساً على ذلك يقال إن الفقر هو النصيب العادل للفقراء، وإن محاولة التمرد عليه من أهم مصادر التوتر في النسق الاجتماعي. ويشير (كنجزلي ديفز وولبرت مور) إلى أن اللامساواة الاجتماعية موجودة، وهي تؤدي إلى تحقيق وظائف إيجابية للمجتمع وذلك بتأكيد أن الوظائف الأكثر أهمية في المجتمع، يجب أن يشغلها أكثر الأفراد كفاءة وجدارة وتأهيلاً (Davis & Moor, 1945)، وفي الوقت نفسه فإن أنماط الحياة الصعبة التي يعيشها الفقراء ينظر إليها على أنها نتيجة للأوضاع والمهن غير المهمة التي يشغلونها في المجتمع. وقد انتقدت النظرية البنائية الوظيفية للامساواة الاجتماعية من خلال أنه من الصعب – بصورة موضوعية – تحديد أهمية الأدوار والوظائف بالنسبة للمجتمع؛ فهناك وظائف وأدوار غير مهمة بالنسبة لبقاء النسق الاجتماعي واستمراريته وتحقيق استقراره إلا أن شاغليها يحظون بمكانة اجتماعية مرموقة ودخل عال.

ويرى أصحاب التيار البنائي الوظيفي الكلاسيكي أن الفقر يرتبط بعوامل ثقافية معوقة للعمل والإنتاج والاعتماد على الذات، ويؤكد خصائص الفقراء وسلوكهم بوصفها جذوراً أساسية مسببة الفقر، حيث ينظر بعض منظري هذا التيار إلى الفقراء والمتعطلين عن العمل، كآثمين وعديمي الأخلاق، وأنهم يلاقون جزاءهم العادل بسبب كسلهم وعدم رغبتهم في العمل، وأنه لا حاجة إلى مساعدتهم، أو الإحسان إليهم؛ لأن ذلك من شأنه أن يزيد ثقافة العجز والاتكالية لديهم. ويشيرون

في هذا السياق، إلى أن الفقراء هم المسؤولون عن فقرهم بسبب اتسامهم بالكسل، وعدم الرغبة في المنافسة والإنجاز، كما ربط "سبنسر" الفقراء بمجموعة من السمات الشخصية السلبية التي قد تكون وراء استمرار فقرهم (Weber, 2001).

وقد تعرضت النظرية البنائية الوظيفية الكلاسيكية للعديد من الانتقادات في تفسيرها للفقر وعدم المساواة الاجتماعية، وفي هذا الصدد حاول الوظيفيون الجدد معالجة هذه الانتقادات من خلال النظر إلى الفقر على أنه يرتبط بالنموذج التنموي الرأسمالي؛ حيث يؤكد الوظيفيون الجدد أن الهياكل الاجتماعية والاقتصادية **تقيد** الخيارات أمام الأفراد، **وتحول** دون تطورهم واستغلالهم لقدراتهم الخاصة لتجميع الأصول والثروات، وأن ظاهرة الفقر – وفق هذا الاتجاه – تعد أحد أهم إفرازات الخلل الذي أصاب النظام الاقتصادي، كما يعد مؤشراً على القصور الذي أصاب النظام في أداء وظائفه بطريقة مناسبة، وعزته إلى نواتج عملية التصنيع والتحديث التي أصابت المجتمعات الإنسانية وما لازم هذه العمليات من خلل وإهمال للفقراء وإغفال عملية دمجهم في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعدم الاهتمام بتطوير مهاراتهم (جبارة، 1992).

أما التيار الآخر فيرتبط بشكل عام بالاتجاه الماركسي؛ فالفقر – وفق هذا التيار – هو نتاج عملية الاستغلال الناتجة من التباين والتناقض في المصالح بين مالكي وسائل الإنتاج وطبقة العمال، أو بمعنى آخر – كما هو لدى دارندورف – بين مالكي القوة وفاقديها. ويعتبر ماركس من أكثر المنظرين الذين ركزوا على اللا مساواة الطبقية وخاصة في المجتمعات الرأسمالية؛ فالطبقة تعكس الملكية، والذين يملكون وسائل الإنتاج هم الطبقة المسيطرة (الطبقة الرأسمالية) والذين لا يملكون هم الطبقة المستغلة المسيطر عليها (طبقة العمال)، وكلما تركزت وازدادت الملكية الخاصة ازدادت الفوارق الطبقية عمقاً واتساعاً، ومجمل ما يسميه ماركس التمركز العضوي والتمركز الخالص لرأس المال يؤدي إلى إفقار الطبقة العاملة وانقسام المجتمع إلى طبقتين: طبقة صغيرة الحجم وغنية جداً، وطبقة كبيرة الحجم وفقيرة جداً تعيش على الهامش، وهو ما يعرف في أدبيات الفقر بالإفقار المطلق للطبقة العاملة (كارل ماركس، فريدريك إنجلز، د.ت). إن علاقات الإنتاج التي تتضمن لا مساواة في الملكية، تشكل أساس اللامساواة والاستغلال واحتمال الصراع، وبهذا يجعل من التوزيع غير العادل في عملية الإنتاج أساساً للصراع الطبقي. فالماركسية تنظر إلى طبقتين، مصالحهما متناقضة، يحاول مالكو القوة إعادة إنتاج

الواقع بما يحقق مصالحهم، في الوقت الذي يحاول فيه أعضاء الطبقة العاملة تغيير أوضاعهم، وقد يقود مثل هذا التناقض إلى عملية صراع قد تؤدي إلى الثورة (إبراهيم عثمان، 2008). فالفقر نتاج خالص لعملية الصراع الطبقي (التي تدور رحاها بين الطبقة العليا والطبقة البروليتارية الدنيا) وما يلازم هذا الصراع من محاولات دائبة لتزييف وعي الطبقة الدنيا، وانعدام العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وتفشي مشاعر الظلم والقهر الاجتماعي داخل نطاق النسق الاجتماعي، كما عزاه أصحاب هذا التيار الماركسي أيضاً – بوصفه نتاجاً – إلى قلة الفرص المتاحة لتحسين أوضاع الناس الاقتصادية (Asen, 2002).

في المقابل يميل **التفسير الثقافي** إلى رد ظاهرة الفقر – بوصفها نتاجاً – إلى ثقافة الفقر (Culture of Poverty) وإلى وجود توقعات ومعتقدات آنية ظرفية لدى بعض الأفراد، تنتقل ثقافتها "التي لا تملك أهدافاً طموحة" عبر عملية التنشئة الاجتماعية إلى الأبناء، وتسود بينهم مواقف ومعتقدات نابعة من ثقافة الفقر وروحه، ومن مشاعر الاستلاب والتهميش التي تتنازع الفقراء، ومشاعر الدونية، وانعدام الخصوصية، وشدة المنافسة على الموارد التي عادة ما تكون محدودة لديهم، وشدة إيمانهم بالمسائل القدرية، وأكد التفسير الثقافي أنه عادة ما تكون الأم هي رب الأسرة ومعيلها في الأسرة الفقيرة (Asen, 2002).

وهناك رؤى أخرى تنظر إلى الفقر وكأنه "ظاهرة مزمنة"، وكأن هناك **دوائر مغلقة يمر بها الفقراء** تبدأ بانخفاض مستويات تعليمهم، مروراً بانخفاض مستوى مهارتهم الفنية، وصولاً إلى انخفاض مستويات دخلهم وتغذيتهم، وتردي أوضاعهم الصحية. وبهذا الصدد فهي تؤكد أن الفقر ظاهرة مزمنة، تضع الفقير طيلة حياته في دوائر مغلقة لا مفر منها، وكأن ظروف الفقر تعيد إنتاج ذاتها مرة أخرى لدى أبنائه وأحفاده، ولا أمل لهم بالخروج من هذه الدوائر. فالفقراء يولدون في أسر فقيرة وينشؤون على ثقافة الفقر طوال حياتهم، وتصبح ثقافة الفقر لديهم ثقافة نابعة من روح المعاناة والحرمان التي يعيشونها. وتتمثل هذه الدورة –الحلقة المغلقة– في انعدام فرص العمل التي تؤدي إلى نقص الاستهلاك والإنفاق نتيجة لعدم كفاية الدخل، وعدم كفاية المدخرات، وهذا يعني أن الأفراد لن يتمكنوا من الاستثمار في اكتساب المهارات أو الاستثمار في التعليم أو البدء بمشاريعهم الخاصة؛ الأمر الذي يقود إلى مزيد من التردي في أوضاعهم وعدم كفاية فرص العمل أمامهم داخل المجتمع، ومن ثم إلى الفقر (Bradshaw, 2006).

وتوضح نظرية دورة الفقر كيف يصبح الأفراد محرومين في السياق الاجتماعي، الذي يؤثر بدوره على القدرات النفسية للفرد؛ حيث إن مختلف العوامل الهيكلية والاقتصادية في نظرية الحلقة المغلقة يعزز كل منها الآخر، فالعوامل الاقتصادية مرتبطة بالعوامل السياسية والاجتماعية. هذا، ويؤكد باحثون آخرون العديد من المداخل النظرية السوسيولوجية لتفسير ظاهرة الفقر، كنظرية القصور الفردي، ونظرية رأس المال الاجتماعي، ونظرية تحقيق المكانة الاجتماعية، ونظرية التفاوت المكاني، وغيرها من النظريات الأخرى التي تشكل مداخل مهمة لفهم الفقر، (أبو حيدر، 2010). وبشكل عام فإن بعض نظريات الفقر ردت الفقر بشكل أساس إلى خصائص الفقراء كمجموعات أو كأفراد، وألقت اللوم "على الضحية"، في حين ألقى البعض الآخر من النظريات اللوم على "النظام السياسي والاجتماعي"، بما يتضمنه من عوامل وقوى خارجة عن سيطرة الفقراء.

الدراسات السابقة:

ستعرض نتائج الدراسات السابقة بحسب ترتيبها الزمني، بدءاً من الدراسات الأقدم وصولاً إلى الدراسات الأكثر حداثة زمنياً؛ سعياً لتحقيق نوع من الاتساق المنطقي في رصد مما تتيحه هذه الدراسات من نتائج بغض النظر عن مصدرها "فيما إذا كانت محلية أو عربية أو أجنبية"، وفيما يلي عرض مفصل لهذه الدراسات:

خلصت دراسة **فخرو، (1995)** إلى اقتران كبر حجم الأسرة بارتفاع معدلات الإعالة فيها، كما ربطت الدراسة ظاهرة الفقر في الأسرة العربية بزيادة الانعكاسات السلبية على صحة الأم والجنين، وبهذا الصدد أرجعت الدراسة تدني أوضاع الأسر الصحية إلى موت الزوج أو إلى الطلاق أو إلى الهجر، كما بينت الدراسة أهمية منظومة القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد المفضلة لكثرة الإنجاب في استمرار بروز ملامح الفقر وبخاصة في الأسرة الريفية.

وبينت دراسة **الغرايبة، (1995)** حول "أثر المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في ظاهرة الفقر في عجلون وتبايناتها" – أن نسبة الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً ومطلقاً في عجلون قد فاق معظم محافظات المملكة، فبلغت نسبة الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً (10,3%)، والفقيرة فقراً مطلقاً (28,6%). وتميزت هذه الأسر بأن رب الأسرة غالباً ما يكون "أمياً، أو متقدماً في العمر، أو عاطلاً عن

العمل، أو عاملاً في الزراعة، أو يكون امرأة"، وكان من أهم أسباب فقر الأسر – كما أظهرته الدراسة –: "عدم توافر فرص عمل لأفرادها، ولأسباب متعلقة برب الأسرة كإعاقة أو شيخوخة أو كبر حجم الأسر"، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود عدالة في توزيع الدخول للأسر في المحافظة.

وأشارت دراسة **شتيوي، (1997)** بعنوان "مراجعة نقدية لسياسات تقليص الفقر: حالة الأردن"، إلى ارتفاع نسب الفقر في الأردن منذ عام 1987؛ حيث يعيش ما يقارب خمس السكان تحت خط الفقر، ويتركز الفقراء في المناطق الحضرية، ولدى شرائح السكان الأقل تعليماً، ولدى الأسر ذات الحجم الكبير، ولدى فئات العاملين في القطاع الخاص، كما خلصت الدراسة إلى أن السياسات المتبعة في الحد من الفقر في الأردن قد بقيت سياسات ريعية وليست تنموية.

وهدفت دراسة **للعضايلة (2001)**، بعنوان "خصائص الأسر الفقيرة ومشكلاتها في المجتمعات المحلية الحضرية: دراسة اجتماعية على عينة من الأسر الفقيرة في مدينة عمان" إلى تعرف الخصائص البنائية للأسر الفقيرة في محافظة عمان، من خلال عينة منتظمة من الأسر الفقيرة المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية في منطقة عمان الشرقية، وبينت أن متوسط حجم الأسر الفقيرة (7,5) أفراد، في حين بلغ متوسط حجم الأسر غير الفقيرة (5,8)، كما بلغ متوسط الدخل الشهري لدى الأسر الفقيرة (62,47) ديناراً، في حين بلغ متوسط الدخل الشهري للأسر غير الفقيرة (283,33) ديناراً. أما أسباب الفقر من وجهة نظر الفقراء أنفسهم – كما بينته الدارسة – فكانت "غلاء الأسعار، وكبر حجم الأسرة، وشيخوخة رب الأسرة وعدم قدرته على العمل، وعدم توافر فرص عمل، وإعالة المرأة للأسرة".

أما دراسة **الحنيطي وزملائه، (2004)** حول "تمييز الأسر الفقيرة من غير الفقيرة في المناطق النائية التابعة لإقليم جنوب الأردن"، من خلال عينة قوامها 203 أسر من الأسر المقيمة في بعض القرى النائية بإقليم الجنوب، فقد خلصت إلى أن بعض الخصائص الصحية والاقتصادية والاجتماعية للنساء في الأسر الفقيرة، تختلف عن مثيلاتها في الأسر غير الفقيرة. وبينت الدراسة أن الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً تتسم بالخصائص التالية: "ارتفاع معدل البطالة، وانخفاض ملكية السكن، وانخفاض القروض التنموية، وانخفاض الإنفاق على الهدايا للغير، كذلك انخفاض متوسط مساحة الحيازة الزراعية، وانخفاض متوسط العمر، وارتفاع نسبة الأطفال

للنساء". كما أمكن تمييز الأسر الفقيرة فقراً مطلقاً من خلال ستة متغيرات، هي:"عدد السلع المعمرة لدى الأسرة، ونسبة العاطلين عن العمل ممن سبق لهم العمل، ومدى توافر حظيرة ماشية مع مرافق المنزل، وأنماط ملكية الأسرة، ونسبة المعوقين في الأسرة، ونسبة النوع الاجتماعي.

وخلصت دراسة **القحطاني، (2004)** حول "مشكلة الفقر في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية في منطقة الرياض" إلى أن أهم أسباب الفقر في المجتمع السعودي، تعود إلى مجموعة من العوامل، أهمها: "تدني دخل الأسرة، وانخفاض مستوى تعليم رب الأسرة، وكبر حجمها، وارتفاع معدلات الإعالة داخلها". كما أشارت الدراسة إلى اقتران فقر الأسر، بارتفاع نسب وفيات الأطفال فيها، وانخفاض نسبة مساهمة المرأة بسوق العمل.

وبينت دراسة **لمعهد بحوث الفقر** (Institute for Research on Poverty, 2005)، أن أهم أسباب بروز الفقر تمثلت في "كثرة عدد الأطفال في الأسرة، ومستوى الإنجابية العالية للمرأة". كما أشارت الدراسة إلى ضعف نسب استخدام موانع الحمل، والإنجاب في الأعمار الصغيرة التي تقل عن 18 سنة لدى المرأة في الأسر الفقيرة، وخلصت الدراسة إلى أن الفقراء عادة ما يتركزون في المناطق غير الحضرية، وأن مستوى تلقي الفقراء للخدمات في المناطق الريفية أقل منه لدى الفقراء في المناطق الحضرية.

وفي هذا السياق وجدت دراسة **مينوت وباولش** (Minot. N, Baulch, B. 2005)، حول "خريطة الفقر والمسوح الإجمالية التي أعدت بهذا الشأن"، أن هناك علاقة قوية بين ارتفاع مستوى تعليم رب الأسرة وانخفاض احتمالات فقرها، كما أشارت الدراسة إلى اقتران ارتفاع حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة فيها بارتفاع مستويات فقرها، كذلك خلصت الدراسة إلى أهمية طبيعة عمل رب الأسرة في تحديد ملامح فقر الأسرة.

وتشير دراسة **لبوقالي وآخرين** (Bogale. et.al, 2005) حول "محددات الفقر في ريف إثيوبيا"، إلى ارتفاع جيوب الفقر في المناطق الريفية في إثيوبيا، وزيادة حدته في تلك المناطق، خاصة في حالة ارتفاع عدد أفراد الأسرة، وفي حال ارتفاع مستويات إعالتهم. كذلك أظهرت الدراسة أن مستويات الفقر في المجتمع الإثيوبي في تزايد مطرد وخصوصاً في حال كان رب الأسرة امرأة. كما أبرزت الدراسة

أهمية أثر انخفاض مستويات تعليم رب الأسرة في رفع مستويات فقرها. وبينت الدراسة أنه في المجتمع الإثيوبي تستعمل نصف أسرة مستشفياته لمعالجة النساء اللاتي يعانين تعقيدات في الإجهاض، وخاصة لدى الأسر التي ترأسها الإناث، اللاتي يقطن المناطق الريفية في المجتمع الإثيوبي.

وفي دراسة **لجيدا وآخرين** (Geda. et al., 2005) **حول محددات الفقر في كينيا، بينت أن مستوى تعليم رب الأسرة، يعد أهم محدد للفقر في المجتمع الكيني. كما خلصت الدراسة إلى أن لمتغيرات مثل "عمر رب الأسرة الحالي وعمره عند الزواج، وحالته العملية الحالية، وعدد أفراد أسرته" – أهمية واضحة في تحديد مستويات الفقر في المجتمع الكيني.**

وبينت دراسة **حيدر وعبد القادر، (2005)** حول "أثر الخصوبة البشرية في البطالة والفقر: دراسة عينة جيوب الفقر في الأردن"، أن للزيادة السكانية المرتفعة الناتجة من الخصوبة، صلة قوية ومباشرة في بروز ظاهرة الفقر واتساع رقعتها في المجتمع الأردني؛ إذ بينت الدراسة أنه زاد حجم الأسرة كلما زاد معدل الإعالة، وازداد تبعاً لذلك احتمالات وقوع أفرادها في دوائر الفقر. كما بينت الدارسة تدني مستوى الدخل لدى غالبية هذه الأسر بفعل تدني أجور أربابها، ومحدودية مصادر الدخل لديها، كما خلصت نتائج الدراسة إلى انخفاض المستوى الصحي لعناصرها؛ بسبب ضعف القدرة على تحمل نفقات الخدمات الصحية، وانخفاض الوعي الصحي لدى هذه الأسر.

وأشارت دراسة أخرى **للحنيطي والكرابلية (2007)** حول "العلاقة بين قوة العمل والفقر في مجتمعات ريف إقليم جنوب الأردن"، إلى أن معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي بين الأسر الأكثر فقراً "فقر مدقع" أعلى من الأسر غير الفقيرة، وبينت الدراسة أن أكثر الأنشطة الاقتصادية التي تستقطب الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً هي "مستخدم بأجر"، ويستوعب هذا القطاع 90% من مجموع المشتغلين من هذه الشريحة السكانية، ويعتبر قطاع "يعمل لحسابه" هو القطاع الثاني من حيث استيعابه للعمالة المنحدرة من أسر فقيرة فقراً مطلقاً، أما بالنسبة إلى الحالة العملية للفقراء فكان معظمهم يعملون في الزراعة.

وهدفت دراسة **للهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي (2010أ)** بعنوان "الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفقيرة في مناطق جيوب الفقر"

إلى تعرف واقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية لفئة الفقراء وغير الفقراء في مناطق جيوب الفقر في المجتمع الأردني، وأظهرت نتائج الدراسة أن نسبة أرباب الأسر من الإناث في الأسر الفقيرة أعلى منها في الأسر غير الفقيرة، وأن المستوى التعليمي لأرباب الأسر الفقيرة أدنى من المستوى التعليمي لأرباب الأسر غير الفقيرة، وأن معظم أرباب الأسر الفقيرة متزوجون، كما بينت نتائج الدراسة أن متوسط عدد الأبناء الذكور والإناث لدى الأسر الفقيرة داخل الأسرة الواحدة أعلى منه لدى الأسر غير الفقيرة. وخلصت الدراسة إلى انخفاض نسبة العاملين في الأسر الفقيرة مقارنة بالأسر غير الفقيرة، وإلى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل بينهم.

وبين **تقرير حالة الفقر في الأردن (دائرة الإحصاءات العامة، 2012)** أن نسبة الفقر في عام 2010 بلغت 14,4% باعتماد السلة الاستهلاكية للعام نفسه، وأن خط الفقر المطلق بلغ 814 ديناراً للفرد سنوياً وعلى مستوى الأسرة المعيارية المكونة من (5,4) أفراد بلغ خط الفقر 4394 ديناراً سنوياً (أي 366 ديناراً شهرياً)، وأن نسبة الفقر المدقع بلغت أقل من نقطة مئوية واحدة. وبينت نتائج الدراسة ارتفاع متوسط حجم الأسرة الفقيرة وارتفاع نسبة صغار السن فيها وارتفاع مستويات الإنجاب، كما خلصت نتائج الدراسة إلى ارتفاع نسبة السكان الأميين لدى السكان الفقراء، وارتفاع نسبة البطالة بينهم.

وأظهرت دراسة **سيكامبو** (Sekhampu, 2013) حول محددات الفقر في مدن جنوب إفريقيا، أن هناك أثراً واضحاً لعدد سنوات تعليم رب الأسرة في تحديد معالم الفقر في الأسرة؛ إذ أكدت الدراسة اقتران ارتفاع عدد سنوات تعليم رب الأسرة بانخفاض احتمالات وقوع الأسرة في دوائر الفقر. وخلصت الدراسة إلى تأكيد أهمية أثر ارتفاع حجم الأسرة وزيادة مساهمة رب الأسرة في سوق العمل، وارتفاع عمره الحالي، وعمره عند الزواج – في خفض احتمالات فقر الأسرة.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي ذكرناها، بأنها قامت بتحليل "الديناميات المولدة للفقر لدى الأسر الأردنية"، وتعرف الآليات التي تعمل من خلالها هذه الديناميات بشكل مشترك أو منفردة لتحديد ملامح الفقر لدى الأسرة الأردنية باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي؛ ما يسهم في تحديد ملامح الفقر وديناميّاته في الأسرة الأردنية بصورة دقيقة وعميقة.

متغيرات الدراسة:[1]

لأغراض تتعلق بمنهجية الدراسة فقد صنفت متغيرات الدراسة إلى:

أ – **المتغيرات المستقلة،** "الديناميات المولدة للفقر" وتقسم إلى:

1 – المحددات الديموغرافية والصحية:

1 – عمر الزوجة عند الزواج.

2– عمر الزوج عند الزواج

3 – عمر الزوجة الحالي.

4 – صلة القرابة بين الزوجين.

5 – عدد الأطفال الأحياء المنجبين في الأسرة.

6 – عدد الأطفال الذكور المنجبين في الأسرة.

7 – عدد الأطفال الإناث المنجبات في الأسرة.

8 – حجم الخصوبة المرغوبة في الأسرة.

9 – عدد مرات الإجهاض والإسقاط والولادات الميتة.

10 – معاناة الزوجة من الإعاقة.

11 – معاناة الزوج من الإعاقة.

2 – المحددات الاجتماعية والاقتصادية:

1 – مستوى تعليم الزوجة.

2 – مستوى تعليم الزوج.

3 – مكان إقامة الزوجين.

4 – الحالة العملية للزوجة.

5 – الحالة العملية للزوج.

6 – معاناة الأسرة من التفكك الاجتماعي.

(1) مستويات تصنيف متغيرات الدراسة وتقسيماتها الفئوية اعتمدت على نحو ما هي موجودة في جدول (2).

ب – **المتغير التابع:** ظاهرة الفقر في المجتمع الأردني، وقد حددت الأسر الفقيرة، وفقاً للشكل التالي:

الصيغة التي يأخذها المتغير	حدود الدخل	الصيغة الجديدة
1 – أسر فقيرة (تحت خط الفقر)	الأسر التي يقل دخلها عن 366 ديناراً شهرياً استناداً إلى خط الفقر في تقرير حالة الفقر في الأردن 2012	0
2 – أسر غير فقيرة (فوق خط الفقر)	الأسر التي يتجاوز دخلها الشهري 366 ديناراً.	1

الإجراءات المنهجية للدراسة:

منهج الدراسة:

تصنف الدراسة بحكم منهجيتها العلمية، ضمن إطار الدراسات الوصفية التحليلية المقارنة، فهي وصفية ؛ لأنها قامت على استطلاع مجمل خصائص عينة عشوائية من الأسر المعيشيّة الخاصة في المجتمع الأردني من خلال منهج المسح الاجتماعي؛ لاختبار مدى تأثير هذه الخصائص على وقوع تلك الأسر في دائرة الفقر. وهي تحليلية ؛ لأنها فسرت متغيرها التابع (ظاهرة الفقر)، في ضوء متغيراتها المستقلة (مجمل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية لعينة عشوائية من الأسر المعيشيّة الخاصة). وهي مقارنة؛ لأنها قارنت بين خصائص الأسر الفقيرة وغير الفقيرة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتضمن مجتمع الدراسة جميع السكان في المناطق الأكثر فقراً في الأردن، وقد سحبت عينة طبقية عشوائية ممثلة للأسر الفقيرة وغير الفقيرة من هذه المناطق، بلغ حجمها 3000 أسرة، ممثلة على مستوى الأقاليم الثلاثة في الأردن (شمال، وسط، وجنوب)، وعلى مستوى الحضر والريف، بالاستعانة بدائرة الإحصاءات العامة لعمليات سحب العينة. وقد اعتمدت الأسرة المعيشية الخاصة بوصفها وحدة تحليل رئيسة للدراسة، إضافة إلى اعتبار مستوى معدل الدخل (67,8 ديناراً شهرياً للفرد) (و366 ديناراً شهرياً للأسرة المعيارية البالغ حجمها 5,4 أفراد) كخط فقر

تعتبر الأسر الواقعة دونه أسراً فقيرة، وقد بلغت نسبة الأسر الفقيرة في عينة الدراسة (22,5%) أسرة.

أداة الدراسة:

صممت استبانة لجمع بيانات الدراسة اشتملت على عدة جوانب، ذات علاقة بالخصائص الديموغرافية والتعليمية لرب الأسرة ولعناصرها، مثل: المستوى التعليمي للزوجين، والحالة الزواجية، وعدد أفراد الأسرة من الذكور والإناث، وصلة القرابة بين الزوجين، ومكان إقامة أفراد الأسرة، وعمر الزوجين عند الزواج، ومعاناة الزوجين من الإعاقة ؛ كما تضمنت الاستبانة بيانات عن الخصائص الاقتصادية ومصادر الدخل في الأسرة، مثل: الحالة العملية لرب الأسرة وأفراد الأسرة، ونوع العمل، ومقدار الدخل الشهري، وقد اتبعت مجموعة من الإجراءات العلمية الدقيقة واللازمة لقياس صدق أداة الدراسة وثباتها؛ من حيث عرضها على محكمين، وإلى استخدام الاختبارات الإحصائية اللازمة.

محددات الدراسة:

1 – بعد المسافات لأماكن سكن الأسر المعيشيّة وبخاصة الفقيرة، التي وقع عليها الاختيار، استدعى إعداد خطة مسبقة للانتقال والسفر، والتقيد بها، قدر الإمكان.

2 – الاعتماد على بيانات الدخل الشهري بوصفه معياراً لتحديد الأسر الفقيرة، التي تتسم بمصداقية محدودة لأسباب تتعلق بطبيعة هذا النوع من البيانات وحساسيتها، أو بسبب التقلبات الموسمية أو بسبب الإشكاليات العملية أو المنهجية ذات العلاقة بالحصول على مثل هذه البيانات، ترتب عليه بروز تباينات واضحة بين نسب الأسر الفقيرة قيد الدراسة ونسب الفقر على المستوى الوطني والمعلن عنه رسمياً.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

سعياً لتحليل بيانات الدراسة بشكل مناسب ودقيق، اعتمدت أساليب إحصائية متنوعة، وقد صنفت إلى مستويين من التحليل:

المستوى الأول من التحليل: نماذج التحليل الوصفي الثنائي، الذي وظف لرصد العلاقات الثنائية لمتغيرات الدراسة المستقلة مع المتغير التابع – وتتمثل في

(الجداول المتقاطعة، واختبار مربع كاي Chi-Square)؛ حيث تمتاز هذه الأساليب بملاءمتها لأغراض الدراسة، خاصة أن نمط المتغير التابع المراد دراسته هو من النوع الثنائي الذي يأخذ هيئة خيارات متقطعة "Discrete Choices Dummy Variable وله قيمتان، هما (صفر، واحد). وقد استعين باختبار كاي تربيع لفحص درجة أو معامل الاعتمادية، والدلالة الإحصائية للفروقات التي يمكن أن تحدثها المتغيرات المستقلة على المتغير التابع عند مستوى دلالة إحصائية 0,05 % فأقل.

المستوى الثاني: نماذج تحليل متعدد المتغيرات، ويركز هذا النوع من التحليل، على كشف وتبيان أثر العوامل الاجتماعية الاقتصادية والديموغرافية والثقافية مجتمعة على "ظاهرة الفقر"، باستخدام نموذج تحليل متعدد المتغيرات، يتميز بقدرته على ضبط وعزل تأثير جميع المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع. ونموذج تحليل الانحدار اللوجستي (Logistic Regression Analysis)، وهو نموذج تحليل متقدم يستخدم لمعالجة تأثير مجموعة المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. يمتاز هذا الأسلوب بملاءمته لأغراض دراستنا هذه ولاسيما أن نمط المتغير التابع المراد دراسته هو من النوع الثنائي الصامت أو الصوري (Dummy Variable)، ويأخذ هيئة خيارات متقطعة "Discrete Choices"؛ بحيث يأخذ قيمتين هما (صفر، واحد). وقد طبقت معادلة الانحدار اللوجستي لتقدير قيم المتغير التابع (Y) على المتغيرات المستقلة جميعاً. واستخدم لهذه الغاية برنامج (SPSS) الإحصائي لإجراء عمليات التحليل الإحصائي

تحليل النتائج ومناقشتها:

سعياً لتحقيق أهداف الدراسة، فقد أدرجت النتائج ضمن **محورين رئيسين**؛ وذلك تبعاً لمستوى التحليل المستخدم؛ حيث تضمن **المحور الأول** نتائج العلاقات الثنائية المتقاطعة لمتغيرات الدراسة المستقلة مع المتغير التابع، والاستعانة بنموذج تحليل مربع كاي (Chi-Square) لكشف إذا ما كان هناك اختلاف في مستوى الفقر تبعاً لاختلاف المتغيرات الديموغرافية المستقلة المعتمدة في هذه الدراسة، وتحديد درجة الاعتمادية لهذه المتغيرات. وقد أدرجت نتائج هذا الجزء من الدراسة ضمن قسمين رئيسين؛ وذلك تبعاً لطبيعة المتغيرات المستخدمة في الدراسة، بحيث تضمن القسم الأول نتائج تحليل الجداول المتقاطعة للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية مع متغير فقر الأسرة، إضافة إلى نموذج تحليل مربع كاي، في حين

تضمن القسم الثاني نتائج نموذج المتوسطات المقارنة (Comparative Means) لمحددات الفقر في الأسرة الأردنية.

المحور الأول– عرض نتائج التوزيعات النسبية لمتغيرات الدراسة الملازمة لظاهرة الفقر:

يعرض جدول (1) نتائج التوزع النسبي للمتغير الرئيس في الدراسة "لنسب الأسر الفقيرة قيد الدراسة".

جدول (1)
التوزع النسبي للأسر بحسب حالة الفقر

حالة الفقر	التكرار	النسب المئوية%
الأسر الفقيرة	672	%22,5
الأسر غير الفقيرة	2281	%76,5
المجموع	2953	%99,0
البيانات المفقودة	29	%1,0

تشير النتائج الواردة في جدول (1) إلى أن ما نسبته 22,5% من الأسر في عينة الدراسة تقع دون خط الفقر (366 ديناراً للأسرة شهرياً)، وتختلف هذه النسبة عن نسبة الأسر الفقيرة وفق خط الفقر الوطني، البالغة 14,4% لعام 2010، ويعود هذا الاختلاف – كما أسلفنا– إلى تباين المنهجية المتبعة في هذه الدراسة لتحديد الأسر الفقيرة؛ حيث اعتمد الدخل معياراً أساساً لتحديد الأسر الفقيرة من غير الفقيرة.

ولتعرف الديناميات المتضمنة لدوافع ومحركات بروز **الفقر داخل الأسرة**، وما يلازمه من أوضاع اجتماعية واقتصادية، وما يرافقه من تباينات في احتمالات تعرض الأسرة لحالات الفقر، فقد احتوى الجزء التالي محاولة لفهم هذه الديناميات والمحركات وتحليلها، وبشيء من التفصيل.

أ – نتائج تحليل الجداول المتقاطعة لظاهرة الفقر مع المتغيرات المستقلة في الدراسة.

يظهر جدول (2) توزع الأسر بحسب حالة الفقر والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية؛ إذ يتبين من خلال استعراض نتائج هذا الجدول التباين الواضح في نسب الأسر الفقيرة **بحسب مكان الإقامة** (المدن الكبرى، المدن

الصغرى، الريف)؛ إذ يلاحظ أن نسبة الأسر الفقيرة التي تقيم في الريف تبلغ ضعف نسبة الأسر غير الفقيرة (35,2% و17,0% على التوالي)، كما أن نحو نصف الأسر الفقيرة (46%) تقطن في المدن الصغرى مقارنة مع أقل من الثلث (30%) فقط من الأسر غير الفقيرة. وتعد هذه النتيجة متوقعة، ومنسجمة مع نتائج الدراسات السابقة، التي أكدت أهمية مكان الإقامة في بروز ملامح الفقر في المجتمع الأردني، وتجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى تميز المحيط الريفي في المجتمع الأردني بشدة تمسكه بمجموعة من القيم التقليدية والاتجاهات التي يمكن أن تقف حائلاً دون استخدام أساليب حديثة في العملية الإنتاجية؛ مما يبقي عوائد الإنتاج، محدودة وغير مجدية اقتصادياً في كثير من الأحيان، إضافة إلى محدودية فرص العمل، ونقص الأصول الاقتصادية، وانخفاض نسبة المشاركة في صنع القرار، وموسمية العمالة، والحرمان، وتفتت ملكية الحيازات الزراعية، ومما يسهم في تعزيز بروز ملامح الفقر في مثل هذه المناطق، استمرار تأثير المواقف الاجتماعية المحافظة – المفضلة "للزواج المبكر والإنجاب المبكر"، اللذين يحولان دون تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً، ويعطل من قدراتها للبحث عن مصادر تحسين شروط حياتها وحياة أسرتها؛ مما انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية للأسر في هذه المناطق. على عكس المناطق الحضرية التي تتوافر فيها الخدمات وفرص العمل والظروف الاقتصادية الأفضل، التي من شأنها أن تتيح بدائل مختلفة لتحسين أوضاع الأسر المادية. كما يرتبط مكان الإقامة في الحضر بزيادة الوعي والمعرفة والمرونة بخصوص البحث عن فرص تحسين ظروف حياة الفرد وأسرته؛ مما يقلل من نسب الفقر في تلك المناطق، وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن ارتفاع نسبة الأسر الفقيرة في المدن الصغرى قد يعزى إلى أن فقراء الحضر هم من المهاجرين الريفيين الذين هاجروا بشكل أسري وعلى شكل هجرات متقاربة، ومن خلال أنماط هجرتهم هذه أعيد إنتاج فقرهم من جديد، خاصة بسبب شدة التنافس فيما بينهم على فرص العمل غير الماهرة، وصعوبة الوفاء بالمتطلبات المعيشية، وضعف آليات التكيف مع واقع الحياة في المناطق الحضرية، كما أسهمت هذه الأنماط من الهجرات في زيادة ترييف المدن، من خلال تكدس الريفيين في الأحياء الهامشية، وعلى أطراف المدن (دائرة الإحصاءات العامة، 2012).

جدول (2)
التوزع النسبي والتكرارات للأسر بحسب حالة الفقر والخصائص الاقتصادية والاجتماعية

الرقم	المتغير	الأسر الفقيرة		الأسر غير الفقيرة	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	مستوى تعليم الزوجة				
	أمية	43	6,5	50	2,2
	تقرأ وتكتب	179	27	168	7,4
	أساسي	235	36	539	23,6
	ثانوي	183	27,5	1418	62,2
	دبلوم	14	2,1	55	2,4
	جامعة فما فوق	6	0,9	50	2,2
	المجموع	664	%100	2280	%100
2	مستوى تعليم الزوج				
	أمي	52	7,8	57	2,5
	يقرأ ويكتب	192	28,8	216	9,5
	اساسي	124	18,6	189	8,2
	ثانوي	207	31,1	614	26,9
	دبلوم	67	10,1	449	19,7
	جامعة فما فوق	24	3,6	755	33,2
	المجموع	666	%100	2280	%100
3	حالة عمل الزوج				
	يعمل	498	75	1869	82
	لا يعمل	166	25	411	18
	المجموع	654	%100	2280	%100
4	حالة عمل الزوجة				
	تعمل	69	10,4	700	30,9
	لا تعمل	585	89,4	1568	69,1
	المجموع	654	%100	2268	%100

تابع/ جدول (2)
التوزع النسبي والتكرارات للأسر بحسب حالة الفقر والخصائص الاقتصادية والاجتماعية

الرقم	المتغير	الأسر الفقيرة		الأسر غير الفقيرة	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
	مكان الإقامة				
5	مدن كبرى	123	18,5	1205	53,0
	مدن صغرى	308	46,3	686	30,0
	قرية	234	35,2	386	17,0
	المجموع	665	%100	2277	%100
	صلة القرابة				
6	لا يوجد قرابة	57	8,8	774	34,3
	يوجد قرابة	591	91,2	1481	65,7
	المجموع	648	%100	2255	%100
	الحالة الاجتماعية للأسرة				
7	الزوجان يعيشان معاً	580	88,4	2166	96,7
	الزوجة أرملة	30	4,6	32	1,4
	مطلقان	28	4,3	20	0,9
	منفصلان	11	1,7	8	0,4
	الزوج مهاجر	7	1,1	14	0,6
	المجموع	656	%100	2240	%100
	عدد الزوجات في عصمة الزوج				
9	واحدة فقط	528	86,3	1734	92,1
	أكثر من واحدة	84	13,7	148	7,9
	المجموع	612	%100	1882	%100
	معاناة الزوج من الإعاقة				
10	لا	632	94,8	2225	98,4
	نعم	35	5,2	36	1,6
	المجموع	667	%100	2261	%100
	معاناة الزوجة من الإعاقة				
11	لا	659	98,5	2208	99,2
	نعم	10	1,5	18	0,8
	المجموع	669	%100	2226	%100

تابع/ جدول (2)
التوزع النسبي والتكرارات للأسر بحسب حالة الفقر والخصائص الاقتصادية والاجتماعية

الرقم	المتغير	الأسر الفقيرة		الأسر غير الفقيرة	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
12	سبق تعرض الزوجة للإجهاض أو الإسقاط				
	نعم	183	28,8	354	16
	لا	453	71,2	1865	84
	المجموع	636	%100	2219	%100
13	عمر الزوجة عند الزواج				
	أقل من 19	362	53,9	420	18,4
	20 سنة فما فوق	310	46,1	1860	81,6
	المجموع	672	%100,0	2280	%100,0
14	عمر الزوج عند الزواج				
	19 سنة فما دون	57	8,5	64	2,7
	20 - 24 سنة	296	44,0	570	24,3
	25 - 29 سنة	242	36,0	1490	63,5
	30 فما فوق	77	11,5	223	9,5
	المجموع	672	100,0	2347	%100
15	الفارق العمري بين الزوجين				
	أقل من 5 سنوات	130	19,6	160	7
	5 – 9	303	45,8	1185	52,2
	10 –19 سنة	217	32,8	905	39,9
	20 سنة فما فوق	12	1,8	21	0,9
	المجموع	662	%100	2271	%100
16	حجم الخصوبة الكلية				
	طفلان فأقل	130	19,4	419	18,4
	3 – 5	308	45,8	1291	56,6
	6 فأكثر	234	34,8	571	25,0
	المجموع	672	100,0	2281	%100

تابع/ جدول (2) التوزع النسبي والتكرارات للأسر بحسب حالة الفقر والخصائص الاقتصادية والاجتماعية

الرقم	المتغير	الأسر الفقيرة		الأسر غير الفقيرة	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
	عدد الأطفال المرغوب				
17	أقل من 3 أطفال	298	44,3	1496	65,6
	3 – 5	251	37,4	574	25,2
	6 أطفال فأكثر	123	18,3	211	9,2
	المجموع	672	100,0	2281	%100
	عدد الأطفال الذكور في الأسرة				
18	طفلان فأقل	460	68,5	1422	62,3
	3 - 5	196	29,2	828	36,3
	6 فأكثر	16	2,4	31	1,4
	المجموع	672	%100	2281	%100
	عدد الأطفال الإناث				
19	طفلان فأقل	459	68,3	1471	64,5
	3 - 5	188	28,0	773	33,9
	6 فأكثر	25	3,7	37	1,6
	المجموع	672	%100	2281	%100

ويبين الجدول أيضاً علاقة عكسية بين حالة الفقر والمستوى التعليمي للزوج؛ ففي حين ترتفع نسبة الأزواج الحاصلين على مستوى تعليمي أساسي فما دون في الأسر الفقيرة لتصل إلى (55,2%) تنخفض هذه النسبة إلى أكثر من النصف (20,2%) لدى الأزواج في الأسر غير الفقيرة. وقد يعود ارتفاع هذه النسبة لدى الأسر الفقيرة إلى تدني وعيها بأهمية التعليم، وربما يعزى ذلك أيضاً إلى ما يلازم الفقر من ظروف معيشية قد تسهم بدورها في حرمان كثير من الأسر من الحصول على مستوى تعليمي مناسب.

وبينت النتائج أيضاً نمطاً مشابهاً في نسبة الزوجات الحاصلات على مستوى تعليمي أساسي فما دون؛ حيث ترتفع هذه النسبة لتصل إلى (69,5%) لدى الزوجات في الأسر الفقيرة، وتنخفض إلى (32,2%) لدى الزوجات في الأسر غير الفقيرة، ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى اقتران **ارتفاع مستوى تعليم كل من الزوج**

والزوجة بزيادة فرصهما في دخول سوق العمل، كذلك برفع خبراتهما ومعارفهما العامة؛ ما يجعلهما أكثر قدرة على تجنب خطر الوقوع في دوائر الفقر؛ إذ قد يعزز التعليم – بصورة فاعلة – مهارات الزوجين، ويرفع من مستوى خبراتهما بشكل يتناسب مع المهارات والخبرات المطلوبة في المناطق الحضرية، كما أن رفع مستوى تعليم المرأة – بصورة خاصة – قد يسهم في تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، ويرفع من عمرها عند الزواج، ويزيد هوامش اهتماماتها بشكل يتعارض مع احتمالات الوقوع في براثن الفقر، كذلك يسهم ارتفاع مستوى تعليمها في تغيير كثير من المواقف والممارسات التقليدية التي يمكن أن تكون سبباً للفقر. وتعدّ هذه النتيجة متوقعة ومتفقة مع نتائج الدراسات السابقة التي أكدت أهمية دور تعليم المرأة في زيادة فرصها في التقدم والارتقاء وفي الخروج من دائرة الفقر، كما تتفق مع نتائج دراسة الحنيطي ودراسة العضايلة والغرايبة (الحنيطي وآخرون، 2004، العضايلة، 2006، الغرايبة، 1995).

ويشير جدول (2) إلى أن هناك فروقاً جوهرية في حالة العمل بين أرباب الأسر الفقيرة وغير الفقيرة؛ أي أن هناك علاقة عكسية بين حالة الفقر والمشاركة الاقتصادية للزوج/ رب الأسرة؛ حيث بلغت نسبة غير العاملين من أرباب الأسر الفقيرة (25%) مقابل (18%) من أرباب الأسر غير الفقيرة. وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدداً من غير القادرين على العمل بسبب الإعاقة بنسبة (5,2%، 1,6%) للأسر الفقيرة وغير الفقيرة على التوالي. كما تؤكد نتائج الدراسات السابقة بهذا الخصوص، وجود علاقة بين الفقر وانخفاض المشاركة الاقتصادية لأرباب الأسر الفقيرة في الأردن (دائرة الإحصاءات العامة، 2012، الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي، 2010ب).

وتوضح نتائج جدول (2) وجود علاقة مماثلة أيضاً بين حالة الفقر والمشاركة الاقتصادية للزوجة؛ حيث ترتفع نسبة الزوجات العاملات من 10,4% في الأسر الفقيرة إلى 30,9% في الأسر غير الفقيرة؛ مما يشير إلى الانخفاض الواضح في **نسبة المشاركة الاقتصادية الحالية للسيدات** في الأسر الفقيرة في سوق العمل، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة التي أكدت هامشية مساهمة الإناث اللواتي ينتمين إلى أسر فقيرة في سوق العمل؛ ويعود ذلك – بحسب تلك الدراسات – إلى اعتبارات تتعلق بتقبّلهن فكرة الزواج بسن مبكرة والإنجاب المبكر وارتفاع عدد أطفالهن المنجبين، وانخفاض مستوى تعليمهن وتدني مهاراتهن، أو بسبب ظروف التنشئة الاجتماعية – التي تعزز اعتمادهن الاقتصادي على

الزوج؛ مما يسهم في إعادة إنتاج خياراتهن التقليدية، ويقلل فرص تمكينهن الاقتصادي والاجتماعي؛ الأمر الذي من شأنه أن يعزز وقوعهن في دوائر الفقر (الحنيطي، وكرابلية، 2007). وتجدر الإشارة بهذا السياق إلى أن نسبة مرتفعة من هؤلاء السيدات قد يدخلن سوق العمل بعد الزواج تحت وطأة الحاجة الاقتصادية (نتاجاً لكبر حجم أسرهن)، ونتاجاً لزيادة متطلبات عناصر الأسرة، وعادة ما يعملن في قطاع الخدمات، وفي الأعمال التي لا تحتاج إلى مهارة (الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي، 2010أ).

كما توضح القراءة التحليلية لنتائج الجداول السابقة، أهمية أثر **متغير درجة القرابة بين الزوجين** مع ظاهرة "الفقر"؛ إذ تشير النتائج إلى ارتفاع نسب الأسر الفقيرة التي يرتبط كل من الزوج والزوجة فيها بعلاقات قرابية من الدرجة الأولى والثانية أو أقارب آخرين بنسبة (91,2%)، مقارنة بنظائرهم في الأسر غير الفقيرة (65,7%). أي أن العلاقة بين حالة الفقر وزواج الأقارب هي علاقة طردية؛ فكلما زاد حدوث زواج الأقارب في الأسرة كانت أكثر عرضة للوقوع في دائرة الفقر، وهي نتيجة تسترعي المزيد من الدراسة والتحليل، ويمكن فهمها في ضوء ارتباط تأثير متغير درجة القرابة بين الزوجين بمجموعة من المواقف والممارسات والقيم الاجتماعية والثقافية والمعتقدات التقليدية "كأهمية الزواج المبكر، وأهمية إنجاب أعداد كبيرة من الأطفال خاصة الذكور منهم، واستمرار نفوذ كبار السن على مصادر اتخاذ القرارات في الأسرة"، التي يمكن أن تعزز بروز ملامح الفقر في الأسرة الأردنية (العثمان، 2005 ب).

يتبين من نتائج جدول (2) أيضاً ارتفاع نسب الأسر الفقيرة التي **تعاني مظاهر التفكك الأسري**؛ حيث بلغت (1,7%) في حالة انفصال الوالدين مقابل (0,4%) فقط لدى الأسر غير الفقيرة. كما بلغت هذه النسبة لدى السيدات المطلقات في الأسر الفقيرة (4,3%)، مقابل (0,9%) للسيدات المطلقات في الأسر غير الفقيرة، كما ارتفعت بشكل ملحوظ نسبة السيدات الأرامل في الأسر الفقيرة لتصل إلى ثلاثة أضعاف نسبتها في الأسر غير الفقيرة (4,6% و 1,4% على التوالي) ويمكن فهم هذه النتيجة في ضوء أن الزوج يعد المعيل الرئيس للأسرة في المجتمع الأردني، وأن احتمالية وقوع الأسرة في براثن الفقر تزداد عند وفاة الزوج أو حدوث الطلاق أو الانفصال بين الزوجين، وتؤكد الدراسات السابقة بهذا الخصوص أهمية دور تفكك البناء الأسري في خلق محركات ودوافع إضافية ومناخات معززة لبروز ملامح الفقر في المجتمع الأردني (العثمان، 2005 ب). كما تعد هذه النتائج متفقة مع نتائج

الدراسات السابقة، التي أكدت ارتفاع نسب الطلاق لدى النساء اللواتي تزوجن بأعمار مبكرة، وعزته إلى ارتفاع مصادر التوتر والصراع بين عناصر الأسرة، بسبب انخفاض خصائصهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وتدنّي مستوياتهم التعليمية، وانخفاض مستويات مساهمتهم بسوق العمل (صيام، ومحمد، 2009).

وتبرز نتائج جدول (2) أيضاً ارتفاع نسبة معاناة الزوجين من **الإعاقة في الأسر الفقيرة**، التي بلغت ما نسبته (5,2%) للأزواج الذكور مقابل (1,6%) فقط في الأسر غير الفقيرة، كما بلغت نسبة الزوجات في الأسر الفقيرة اللواتي يعانين الإعاقة (1,5%) مقابل (0,8%) لدى الأسر غير الفقيرة، وهذه النتيجة توضح وجود علاقة واضحة بين معاناة كل من الزوجين من أي نوع من الإعاقة واحتمالات وقوع الأسرة فريسة للفقر؛ مما يؤكد أن شروط الإعاقة وظروفها لدى الزوجين وما تمليه من ملابسات اقتصادية واجتماعية قد تشكل عاملاً مهماً ومحركاً لوقوع الأسرة في دوائر الفقر، وهي نتيجة تتفق مع ما خلصت إليه نتائج دراسة (الصقور وآخرين، 1993).

وتبين نتائج جدول (2) أيضاً أهمية أثر "**زواج المرأة بسن مبكرة**"، في زيادة هوامش الفقر في الأسرة الأردنية؛ إذ قد يتضمن هذا المتغير تأثيرات مهمة وواضحة في زيادة مستويات الفقر، كما تبين النتائج، ارتفاع نسب **الفقر** لدى السيدات في الأسر الفقيرة اللاتي سبق أن تزوجن بسن مبكرة (أقل من 19 سنة)؛ حيث إن سيدة من كل سيدتين (53,9%) في الأسر الفقيرة تزوجت وعمرها أقل من 19 سنة، ويبدو أن من الصعوبة بمكان تحديد تفسير قاطع لطبيعة تأثير زواج المرأة بسن مبكرة على احتمالية الفقر؛ وذلك بسبب تقاطع تأثير هذه المتغيرات مع متغيرات أخرى، ذات صيغ اجتماعية واقتصادية مختلفة، وبسبب عدم القدرة على تحديد فهم دقيق لطبيعة تأثير هذا المتغير، أو الآلية التي يعمل من خلالها. ولا بد من الإشارة إلى أن التعليم قد يؤدي دوراً كبيراً في تحديد العمر عن الزواج وخاصة بالنسبة إلى الإناث، حيث تحسن فرص التعليم يرفع العمر عند الزواج، وقد أشارت نتائج هذه الدراسة أيضاً إلى أن سبعة من كل عشر سيدات يعشن في أسر فقيرة (69,5%) حصلن على مستوى تعليم أساسي فما دون. وتنسجم هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة التي أكدت وجود ارتباط واضح بين زواج المرأة بسن مبكرة وزيادة فقر أسرتها (صيام، ومحمد، 2009).

كما تبين نتائج جدول (2) أنه على الرغم من ارتفاع **الفارق العمري بين الزوجين**

في الأسر الفقيرة والأسر غير الفقيرة وتركزه بين (5–9) سنوات، ولصالح الزوج (انظر جدول 2)، وبنسبة بلغت (45,8 % و52,2%) لكل منهما على التوالي – فإن اختلافات جوهرية لهذا الفارق العمري بين هذه الأسر، لصالح الأسر الفقيرة التي يميل فيها خمس السيدات (19,6%) إلى الزواج من زوج يكبرها بأقل من خمس سنوات، مقابل 7% فقط من السيدات في الأسر غير الفقيرة، كما ترتفع نسبة السيدات اللواتي يعشن في أسر فقيرة وتزوجن بزوج يكبرهن بأكثر من عشرين عاماً إلى 1,8% مقابل 0,9% في الأسر غير الفقيرة، وهذه النتيجة – بمجملها – تنسجم مع ما خلصت إليه نتائج الدراسات السابقة، التي أكدت زيادة حدة الفجوة العمرية بين الزوجين لصالح الأزواج الذكور في الأسر الفقيرة (دائرة الإحصاءات العامة، 2012).

وتبرز نتائج الدراسة أهمية تأثير **عدد الزوجات في عصمة الزوج** على ظاهرة الفقر، إذ تبين نتائج جدول (2)، ارتفاع **حالات نزوع الأزواج الذكور في الأسر الفقيرة لتكرار الزواج**، بنسبة وصلت إلى (13,7%)، مقابل (7,9%) فقط في الأسر غير الفقيرة، وتعدّ هذه النتيجة منسجمة مع نتائج الدراسات السابقة التي أكدت وجود علاقة ارتباطية واضحة بين احتمالات تكرار زواج الزوج وفقر الأسرة (لبنى العضايلة، 2006). ويبدو أن لهذه العلاقة جوانب اجتماعية متداخلة يجب عدم التوقف عندها فقط بل يجب تفكيكها وفهمها بالكامل.

وتشير نتائج الجدول أيضاً – فيما يتعلق بالتوزع النسبي **لحجم الخصوبة الفعلية للنساء اللاتي ينتمين إلى أسر فقيرة** – إلى ارتفاع حجم خصوبة الأسر الفقيرة؛ إذ بلغت عند الفئة (6 أطفال فأكثر) نسبة (34,8%)، مقابل (25,0%) فقط من الأسر غير الفقيرة؛ مما يوضح ارتفاع مستوى الخصوبة الفعلية لدى السيدات اللاتي ينتمين لأسر فقيرة في المجتمع الأردني، كما يمكن رد انخفاض خصوبة الأسر الفقيرة التي تقع الفئة (3–5 أطفال) والتي وصلت نسبتها إلى (45,8%) مقابل (56,6%) للأسر غير الفقيرة لاعتبارات تتعلق بعدم اكتمال الخصوبة الزواجية للسيدات في الأسر الفقيرة، بسبب زواجهن المبكر، نتيجة صغر أعمارهن الحالية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة التي أكدت أهمية العلاقة بين فقر الأسرة وارتفاع مستوى خصوبتها، وعزت ذلك إلى ميل الأسر الفقيرة لبدء حياتها الإنجابية في سن مبكرة؛ الأمر الذي يترتب عليه تضييق فرص الحياة لديها وزيادة في معدلات الإعالة فيها؛ بسبب طول الفترة التي تقضيها النساء وهن قادرات على الحمل والإنجاب (فارس حيدر، وحسن عبدالقادر، 2005). كما عزت

بعض الدراسات السابقة ارتفاع مستويات الخصوبة لدى السيدات اللاتي ينتمين لأسر فقيرة، نتاجاً للمحركات التي يتضمنها نمط حياة الفقر وما يلازمها من قيم ومعتقدات تنزع لتكريس المرأة لعمليات الحمل والإنجاب؛ لإثبات قدرتها الطبيعية على ذلك (كرادشة، 2012). وتؤكد الدراسات في هذا السياق أنه غالباً ما تتم عملية الإنجاب عند مثل هؤلاء الزوجات، كعملية ثانوية للنشاط الجنسي؛ أي دون تخطيط مسبق للحصول على الأطفال؛ حيث يتقاطع هذا النمط من الزواج مع ممارسات نابعة من روح الجهل والأمية وعدم قدرة المرأة في هذه الأوساط على تلمّس حاجاتها؛ مما يفضي إلى رفع مستويات خصوبتها (كرادشة، 2012). وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة التي أكّدت ارتباط انخفاض المستويات المعيشية للأسرة برفع قيمة وظائف المرأة البيولوجية (حيدر، وعبدالقادر، 2005؛ العضايلة، 2001؛ شتيوي، 1997).

أما ما يتعلق بعدد **الأطفال الذكور المنجَبين في الأسر الفقيرة**، فتبين نتائج الجدول أن أكثر من ثلثي الأسر الفقيرة لديها أقل من ثلاثة أطفال ذكور(68,5%)، مقابل (62,3%) من الأسر غير الفقيرة، كما ترتفع نسبة الأسر الفقيرة التي لديها أكثر من ستة أطفال ذكور إلى (2,4%)، ولتنخفض لدى الأسر غير الفقيرة إلى (1,4%). ويبدو أن إنجاب الأطفال بحسب تركيبهم الجنسيّ يشكل موقفاً واضحاً لدى الأسر الفقيرة، وتعدُّ هذه النتيجة متفقة مع نتائج الدراسات السابقة التي أكدت وجود مواقف واضحة لإنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال الذكور لدى الأسر التي تميزت بانخفاض مستوياتها المعيشية في الأردن، وأرجعت ذلك إلى أن الفقر وما يلازمه من ظروف معيشية قد يعزز اعتماد هذه الأسر على ما تنجبه من الأطفال لإشباع حاجاتها الأساسية (منير كرادشة، 2012). وفي السياق ذاته، تؤكد نسبة واضحة من الأسر الفقيرة (قيد الدراسة) أهمية مسألة **إنجاب الأطفال الذكور** لديهم؛ إذ ينظر إليهم – ضمن نطاق هذه الأسر – كمصدر للتأمين المادي والاجتماعي؛ إذ يمثل إنجاب الأطفال الذكور لديهم مصدراً للمنفعة المادية؛ باعتبار أن الأطفال الذكور عند هؤلاء الأسر أكثر استخداماً في اقتصاديات الأسرة؛ حيث يقومون بمساعدة الأب في العمل، بالإضافة إلى أن إحساس المرأة – الفقيرة – بالتبعية الاقتصادية والاجتماعية تجاه الرجل يجعلها – عند التفكير في سبل تأمين نفسها مادياً واجتماعياً – أكثر ميلاً لإنجاب الأطفال الذكور. كما أشارت النتائج إلى أن ما نسبته (10,4%) من السيدات يعتقدن أن إنجاب الأطفال الذكور يمثل لديهن أداة ثمينة لإثبات هويتهن الأنثوية، واكتساب الاحترام والاعتراف الاجتماعي، كما يمثل هذا

المتغير حفاظاً على اسم العائلة وهيبتها، وأداة لإثبات الذات وللحصول على المكانة الاجتماعية. بالمقابل فقد بيّن ما نسبته (9,8%) أن **لإنجاب الأطفال الذكور قيمة اجتماعية ونفسية واقتصادية عالية**؛ كونهم مصدر ضمان للأبوين في حالة العجز والشيخوخة، وأن إنجاب الأطفال الذكور يطغى على ما تتكبده الأمهات في تربيتهم؛ فالطفل الذكر لدى هؤلاء الإناث ينظر إليه باعتباره الوريث المنتظر لثروة الأسرة، والمعين للأبوين في حالة العجز والشيخوخة، ويبدو أن مثل هذه الأنماط المعيشية والثقافية التي تحيط بالأسر الفقيرة من شأنها أن تسهم في تكريس النظرة المتحيزة لإنجاب الأطفال الذكور. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة التي أكدت شدة ميل الأسر الفقيرة نحو إنجاب أكبر عدد من الأطفال الذكور، رغبة منهن في تقوية مركزهن داخل نطاق أسرهن، وتجنيبهن حالات الطلاق، أو تكرار "زواج الزوج"، أو تجنباً لكثير من الأحداث والوقائع الحيوية التي يمكن أن تعترض حياتهن (Sekhampu, 2013).

أما بالنسبة **إلى متغير عدد الأطفال الإناث المنجبات فعلاً** لدى السيدات اللواتي سبق أن تزوجن بسن مبكرة، فتوضح نتائج جدول (2) أن نسبة السيدات في الأسر الفقيرة، اللواتي أنجبن (3 أطفال إناث فأكثر) بلغت (31,7%)، مقارنة بـ(34,5%) عند نظرائهن في الأسر غير الفقيرة. وفي المقابل يبدو أنه ضمن هذه الأنماط المعيشية تعدّ مسألة "إنجاب الأطفال الإناث فقط" مصدراً للقلق؛ حيث أشارت ما نسبته (17,3%) إلى أن "إنجاب الإناث فقط" وضعهن تحت ضغوط مضاعفة لإنجاب أطفال ذكور؛ على اعتبار أن وظيفتهن الإنجابية لم تنجز أهدافها بعد؛ إذ إن إنجاب الأطفال الإناث فقط لا يضمن استمرارية اسم العائلة ولا الحفاظ على ممتلكاتها وإرثها (كرادشة، 2012).

المحور الثاني – نتائج اختبار كاي تربيع لمتغيرات الدراسة المستقلة مع متغير حالة الفقر في الأسرة:

يبين جدول (3) النتائج الخاصة باختبار (كاي تربيع)، الذي هدف من خلال استخدامه، إلى فحص واختبار إذا ما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية معنوية لمتغيرات الدراسة المستقلة، (التي أعيدت صياغتها لتأخذ شكل متغيرات اسمية[2] مع المتغير التابع (ظاهرة الفقر)، وفيما إذا كان المتغير التابع والمستقل مستقلين أم

(2) هي من نوع المتغيرات التي تصنف إلى فئات مختلفة ليس بالضرورة أن تكون مرتبة، ولا يوجد بينها علاقة كمية تذكر، ولا يوجد تداخل بين فئاتها.

أنهما معتمد أحدهما على الآخر، فإن هذا النوع من الاختبارات يكشف درجة أو قوة معامل الاعتمادية[3] بين المتغير التابع والمستقل، وفيما يلي عرض لأهم نتائج هذا التحليل:

جدول (3)
نتائج نموذج تحليل كاي تربيع وقيمة معامل الاعتمادية لمتغير حالة الفقر في الأسرة مع المتغيرات قيد الدراسة

الرقم	اسم المتغير	قيمة كاي – تربيع chi- square	قيمة معامل الاعتمادية	مستوى المعنوية significance
1	مكان الإقامة	309,0	0,966	0,000
2	مستوى تعليم الزوجة	345.1	0.370	0.000
3	مستوى تعليم الزوج	431	0.511	0.000
4	صلة القرابة بين الزوجين	160.1	0.311	0.000
5	حالة عمل المرأة	119.1	0.103	0.000
6	تعرض الأسرة للتفكك	21.8	0.129	0.000
7	عمر الزوجة عند الزواج	76.8	0.194	0.000
8	حجم الخصوبة الفعلية	47.7	0.91	0.000
9	حجم الخصوبة المرغوبة	103.8	0.23	0.000
10	عدد الأطفال الإناث في الأسرة	17.6	0.041	0.000
11	عدد الأطفال الذكور في الأسرة	14.1	0.05	*1.001
12	سبق تعرض الزوجة للإجهاض أو الإسقاط	5.7	0.014	*0.129
13	الفارق العمري بين الزوجين	91.3	0.20	0.000
14	معاناة الزوجة من الإعاقة	2.5	0.010	*0.690
15	معاناة الزوج من الإعاقة	29.1	0.130	0.000
16	عدد الزوجات في عصمة الزوج	21.8	0.081	0.000

* متغيرات غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0,05).

(3) معامل الاعتمادية مقياس يستخدم لكشف وتبيان قوة العلاقة بين متغيرين ومدى اعتماد كل منهما على الآخر، وقيمة هذه العلاقة تراوح بين (+1 و –1)، وكلما اقتربت هذه القيمة من +1 كانت تامة وموجبة، وكلما اقتربت من –1 كانت العلاقة سالبة وتامة، وكلما اقتربت هذه القيمة من +1 كانت تامة وموجبة، وكلما اقتربت من صفر كان معامل الاعتمادية ضعيفاً وهامشياً.

يتضح من استعراض النتائج، قوة علاقة **متغير مكان الإقامة** مع المتغير التابع (حالة الفقر في الأسرة: فقيرة وغير فقيرة)؛ أي أن العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)؛ حيث بلغت قيمة (مربع كاي: 309,0 بدلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.966$). وتعد هذه النتيجة متسقة مع توقعات الدراسة، كذلك مع نتائج الدراسات السابقة، التي أشارت إلى اقتران الفقر بمكان الإقامة، وبخاصة في مناطق معينة، عادة ما تكون هامشية وتفتقر إلى الخدمات الأساسية وفرص العمل.

كما برز **متغير** "**مستوى تعليم الزوج**"، كمتغير ذي علاقة ذات دلالة واضحة مع حالة الفقر في الأسرة، وبمعامل اعتمادية (0,511)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وتعد هذه النتيجة منسجمة مع توقعات الدراسة ومع نتائج الدراسات السابقة التي أكدت أهمية تعليم الزوج بوصفه مصدراً لتجنب أسرته مغبة الفقر. وبالمقابل يظهر متغير "**مستوى تعليم الزوجة**" علاقةً إحصائيةً معنويةً وبمعامل اعتمادية واضح يصل إلى (0,370) مع متغير حالة الفقر في الأسرة، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وتعد هذه النتيجة منسجمة سواء مع توقعات الدراسة أو مع نتائج الدراسات السابقة، التي أكدت اقتران انخفاض مستوى تعليم المرأة بارتفاع احتمالات وقوعها ضمن دوائر الفقر (العيسوي، 2009).

أما بخصوص علاقة **صلة القرابة بين الزوجين** مع متغير حالة فقر الأسرة، فتبين النتائج وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبمعامل اعتمادية بلغ (0,311)، وهي نتيجة تتفق مع توقعات الدراسة، كذلك مع نتائج الدراسات السابقة، التي بينت وجود ارتباط واضح بين نمط الزواج الداخلي "من نفس النسق القرابي" والفقر، وفسرته في ضوء قدرة هذه الأنماط الزواجية على تعميم ممارسات وقيم، يمكن أن تعزز من احتمالات فقر الأسرة (الحنيطي، وكرابلية، 2007).

أما بالنسبة إلى متغير **تعدد الزوجات**، وعلاقته بحالة فقر الأسرة، فتبين النتائج قوة وأهمية العلاقة الإحصائية بين هذا المتغير مع المتغير التابع، وبمعامل اعتمادية بينهما (0,081)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وتعد هذه النتيجة متوقعة ومنسجمة، سواء مع توقعات الدراسة، أو مع نتائج الدراسات السابقة (دائرة الإحصاءات العامة، 2012).

كذلك تبين النتائج بوضوح أهمية متغير (**عمر الزوجة عند الزواج**) في

احتمالات فقر الأسرة، وبمعامل اعتمادية بلغ (0,194)، وتعد هذه النتيجة منسجمة سواء مع توقعات الدراسة أو مع نتائج الدراسة السابقة، بسبب ما تتضمنه هذه الأنماط من المتغيرات من آثار ثقافية واجتماعية متعددة ومتداخلة ومباشرة الأثر في بروز ظاهرة الفقر (أبو حيدر، 2010).

بالمقابل لم يظهر متغير **(معاناة الزوجة من الإعاقة)** أي أهمية إحصائية تذكر مع المتغير الرئيس قيد الدراسة (حالة فقر الأسرة) عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، وهي نتيجة غير متوقعة وغير متسقة مع نتائج الدراسات السابقة، التي أكدت أهمية أثر العامل النفسي والبيولوجي الملازم لإعاقة الزوج أو الزوجة في بروز الفقر (دائرة الإحصاءات العامة، 2012)، على عكس متغير (**معاناة الزوج من الإعاقة**)، الذي أظهر أهمية إحصائية مهمة مع متغير حالة الفقر في الأسرة الفقيرة، حيث بلغت قيمة مربع كاي (29,1) وبدلالة إحصائية واضحة عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$ فأقل).

كما أظهرت النتائج أيضاً أهمية العلاقة الإحصائية بين متغيرات (حالة عمل المرأة وتعرض الأسرة للتفكك، والفارق العمري بين الزوجين، وحجم الخصوبة الفعلية والمفضلة، وعدد الأطفال الإناث في الأسرة) ومتغير حالة الفقر في الأسرة، وتعتبر هذه النتائج منسجمة مع توقعات الدراسة، التي أشارت إلى أهمية مثل هذه المتغيرات في إحداث فروقات مهمة وواضحة على احتمالات وقوع الأسرة في دوائر الفقر.

المحور الثالث – نتائج تحليل الانحدار اللوجستي المتعدد المتغيرات لديناميات الفقر:

يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى تعرف أهم ديناميات الفقر في الأسرة الأردنية، باستخدام نموذج تحليل الانحدار اللوجستي؛ من خلال قياس أهمية المتغيرات المستقلة في تحديد ملامح هذه الظاهرة، ومعالمها في المجتمع الأردني، بعد ضبط أثر هذه المتغيرات.

جدول (4)
نتائج تحليل الانحدار اللوجستي لأثر العوامل أو الاحتمالات لوقوع الأسرة في الفقر بعد ضبط متغيرات الدراسة

الرقم	اسم المتغير	معامل التأثير B	معامل بثا المعايرة EXP(B)	WALD	مستوى الدلالة الإحصائية (Sig)
1	مستوى تعليم الزوجة	0,23	1,26	6,84	0,009
2	مستوى تعليم الزوج	0,40	1,49	46,6	0,000
3	حالة عمل الزوجة	0,65–	0,523	8,43	0,004
4	مكان الإقامة	0,65	0,523	58,8	0,000
5	صلة القرابة بين الزوجين	0,50–	0,604	4,25	0,039
6	تعرض الأسرة للتفكك	0,29	0,742	4,65	0,031
7	عدد الزوجات في عصمة الزوج	0,32–	0,742	3,23	*0,072
8	معاناة الزوجة من الإعاقة	1,20	3,30	2,43	*0,119
9	معاناة الزوج من الإعاقة	0,69	0,499	3,17	*0,075
10	عمر الزوجة عند الزواج	0,88 –	0,916	1,66	*0,193
11	عمر الزوج عند الزواج	0,049	1,22	0,27	0,049
12	الفارق العمري بين الزوجين	0,004 –	0,007	0,933	*0,996
13	حجم الخصوبة المرغوب فيه	0,012	0,016	0,52	*0,145
14	حجم الخصوبة الفعلية	0,18	1,203	8,90	0,003
15	عدد الأطفال الذكور في الأسرة	0,029	0,971	0,541	*0,462
16	عدد الأطفال الإناث في الأسرة	0,10	0,899	1,88	*0,171
17	سبق تعرض الزوجة للإجهاض أو الإسقاط أو الولادات الميتة	0,36	1,44	5,60	*0,118

* متغيرات غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (α=0,05).

يبين جدول (4)، أن **لمستوى تعليم الزوج** تأثيراً إحصائياً واضحاً على احتمالات وقوع الأسرة في دائرة الفقر، وبمعامل تأثير موجب قدره (0,40)، وتؤكد هذه النتيجة الدور الفاعل لدرجة تعليم الزوج في تقرير فرصه في تحسين أوضاع أسرته المادية، وهي نتيجة متفقة مع ما خلصت إليه نتائج الدراسات المحلية السابقة، حول محورية دور تعليم الزوج في تقرير ملامح الفقر في المجتمع الأردني (دائرة الإحصاءات العامة، 2012).

كما تبيّن نتائج الجدول نفسه (4)، وجود تأثير ذي دلالة إحصائية مهمة لمستوى **تعليم الزوجة** في تحديد مستوى فقر الأسرة، وبمعامل تأثير موجب قدره (0,23)، وهي نتيجة تنسجم مع توقعات الدراسة، كما تنسجم مع نتائج الدراسات السابقة، التي أشارت إلى أهمية انخفاض مستوى تعليم الزوجة في تقرير فقر الأسرة، على اعتبار أن انخفاض مستويات تعليم الإناث يجعلهن هدفاً للزواج بسن مبكّرة، ولزيادة تقبّلهن لأفكار وقيم ذات علاقة بأهمية وظائفهن التقليدية المختزلة "بإنجاب الأطفال ورعايتهم ورعاية الزوج" ما يزيد من معدلات الإعالة داخل الأسر، ويعمق من ثم حدة الفقر داخل الأسرة (Bogale & Hagedorn, 2005).

وفي السياق ذاته، توضح نتائج جدول (4) أيضاً مدى تأثير **تعرض الأسرة للتفكك** في تحديد ملامح الفقر داخلها، وبمعامل تأثير قدره (0,29)؛ مما يؤكد أهمية الحالة الاجتماعية للوالدين "فيما إذا كانا يعيشان معاً، أو منفصلين أو مطلقين"، وحساسية الدور الذي تؤديه هذه الأوضاع الاجتماعية للزوجين في تقرير ملامح فقر أسرتهما. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة بهذا الخصوص، التي تؤكد أهمية دور الحالة الاجتماعية للوالدين في تحديد ملامح الفقر في الأسرة (أبو حيدر، 2010)؛ ما يؤكد أهمية تأثير تفكك الأسرة "**الطلاق، أو الانفصال بين الزوجين، أو ترمل الزوجة**" في زيادة احتمالات فقر الأسرة، كما يمكن إرجاع هذه النتيجة إلى مجموعة من المسوغات الاجتماعية التي يدور معظمها حول "مدى قدرة الأسرة التي تعاني هذه الأوضاع في إشباع حاجات عناصر الأسرة المختلفة، والقيام بمتطلبات الدور". وفي هذا السياق تقرن بعض الدراسات السابقة عدم قدرة المرأة في الأسر المفككة على تحقيق متطلبات الدور "بإعالة أسرتها"، وعدم قدرتها على تحمل المسؤوليات المترتبة عليها، وعدم الكفاءة في تحقيق شروط الأسرة البنائية والوظيفية المتوقعة – بعدم نضج تجربتها الحياتية وقلة درايتها؛ مما يزيد من احتمالات فقر أسرتها (غرايبة، 1995).

كذلك، أظهرت نتائج الجدول ذاته وجود آثار ذات دلالة إحصائية واضحة لمتغير "**مكان الإقامة**، في تقرير ظاهرة الفقر، وبمعامل تأثير قدره (0,65)، وهي نتيجة تتفق مع توقعات الدراسة، التي أكدت أهمية تأثير هذا المتغير ذي الصيغ الاجتماعية في تحديد ملامح الفقر في الأسرة الأردنية. ويبدو أن الأطر الاجتماعية والثقافية والمناخات الأسرية السائدة في المدن الصغرى والمناطق الريفية في الأردن، وقوة العلاقات والروابط الأولية فيها، قد شكلت جميعاً محددات مهمة في

تشكيل ملامح الفقر في المجتمع الأردني". كما تشير الدراسات السابقة بهذا الصدد إلى أن ظروف الإقامة في المناطق الريفية وطبيعة خصائص المحيط الاجتماعي الريفي قد يزيد من فقر الأسرة، الذي يبرز تأثيره من خلال بقاء تأثير منظومة القيم الاجتماعية والرصيد الثقافي الريفي، وشدّة هيمنتها على أفراد هذه المجتمعات (الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي، 2010ب).

أما بخصوص متغير "**درجة القرابة بين الزوجين**"، فتظهر النتائج تأثيراً سلبيا مهماً وواضحاً لهذا المتغير على احتمالات فقر الأسرة، وبمعامل تأثير قدره (0,50–)، وتعد هذه النتيجة متعارضة مع نتائج الدراسات السابقة التي جنحت إلى تأكيد أهمية دور الزواج "داخل نسق العائلة" في زيادة ملامح فقر الأسرة؛ على اعتبار أن هذا المتغير قد يمارس تأثيره عبر مجموعة من الموروثات والقيم والمعتقدات السائدة (العضايلة، 2006).

كما تبرز نتائج الجدول هامشية الأثر الذي يحدثه **الفارق العمري بين الزوجين وسبق تعرض المرأة للإجهاض**، في تحديد ملامح الفقر في الأسرة، وبمعامل تأثير هامشي قدره (0,004–، 0,36)، على التوالي، وهذه النتيجة تؤكد – بمجملها – ضعف أهمية الفارق العمري بين الزوجين وسبق تعرض الأسرة للإجهاض، في احتمالات وقوع الأسرة في دائرة الفقر.

وتوضح نتائج الجدول نفسه أهمية الأثر الذي يتركه **متغير عمر الزوج عند الزواج** في مستويات الفقر، وبمعامل تأثير قدره (0,049)، وهي نتيجة تتفق مع نتائج الدراسات المحلية السابقة، التي خلصت إلى وجود أثر مهم لعمر الزوج عند الزواج في بروز ملامح الفقر في الأسرة الأردنية. ويبدو أن تأثير هذا العامل يمثل تصوراً بنائياً مركباً، يتضمن طائفة من العوامل المتداخلة والمختلفة التي يمكن أن تتركها على مواقفه المختلفة، وقد تقود لبروز ملامح الفقر في الأسرة الأردنية (العثمان، 2005أ).

كذلك تبين نتائج الجدول هامشية وضعف أهمية تأثير متغيري "**معاناة الزوجة أو الزوج من أي نوع من الإعاقات**" في تقرير ملامح الفقر في الأسرة الأردنية؛ حيث بلغ معامل تأثير هذين المتغيرين (1,20، 0,69–) على الترتيب، وهذه النتيجة تؤكد أنه على الرغم من أن ظروف الإعاقة قد تشكل سبباً رئيساً لتقرير ملامح فقر الأسرة في المجتمع الأردني فإن تأثير هذا المتغير يتداخل مع تأثير

متغيرات أخرى ذات صيغ اجتماعية واقتصادية مختلفة، يمكن أن يكون لها تأثيرات مباشرة على احتمالات بروز الفقر داخل الأسرة، وتعدّ هذه النتيجة منسجمة مع توقعات الدراسة ومع نتائج الدراسات السابقة التي أشارت إلى أهمية ظروف الإعاقة لدى أي من الزوجين، وفي دفعهما داخل دوائر الفقر وأطره (الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي، 2010أ).

وتبين نتائج الجدول أيضاً، وجود تأثير واضح **لإسهام الزوجة في سوق العمل، في تحديد ملامح الفقر في المجتمع الأردني** وبمعامل تأثير قدره (–0,65). وهي نتيجة تؤكد أهمية إسهام المرأة في اقتصاديات أسرتها في تقرير ملامح فقرها؛ ويمكن فهم هذه النتيجة في ضوء ما خلصت إليه الدراسات السابقة، وبأن السيدات اللاتي يسهمن بسوق العمل هن – في العادة – أكثر قدرة على تلبية متطلبات أسرهن الأساسية والمستجدة؛ الأمر الذي من شأنه أن يحد من احتمالات وقوع الأسرة ضمن دوائر الفقر (Geda, et al., 2005).

وفي السياق ذاته، تؤكد نتائج الجدول هامشية وضعف أثر **زواج السيدات المبكر** في تقرير احتمالات وقوعهن ضمن دوائر الفقر، وبمعامل تأثير قدره (-0.88)، وهذه النتيجة لا تتفق مع نتائج الدراسات السابقة التي تشير إلى أن زواج الإناث المبكر من شأنه أن يبقي المرأة في حالة من العوز المادي والاعتمادية الاقتصادية؛ ما يزيد احتمالات فقرها (حسين العثمان، 2005ب)، وبأن النساء اللاتي يتزوجن بسن مبكرة عادة ما يتسمن بانخفاض خصائصهن الاجتماعية– الاقتصادية، والثقافية: "كانخفاض مستويات تعليمهن وضعف مساهمتهن بسوق العمل، وانخفاض درجة تحضرهن، إضافة إلى زيادة تمسكهن بقيم وتقاليد وموروثات اجتماعية مفضلة للإنجاب واستمراره" (Bradshaw, 2006).

كما توضح نتائج جدول (4) ضعف أثر كل من متغير **عدد الزوجات في عصمة الزوج وعدد الأبناء الذكور، وعدد الأبناء الإناث في الأسرة وسبق تعرض الزوجة للإجهاض** في تقرير احتمالات وقوع الأسرة في مغبة الفقر في المجتمع الأردني.

في المقابل، تظهر نتائج الجدول أن لمتغير **حجم الخصوبة الفعلية**، آثاراً ذات دلالة إحصائية مهمة في تقرير ملامح فقر الأسرة، وبمعامل تأثير قدره (0,18)؛ مما يؤكد أهمية مثل هذه المتغيرات ذات المنشأ الديموغرافي في تقرير فرص وقوع الأسرة ضمن دوائر الفقر. وتشير نتائج الدراسات السابقة بهذا الخصوص، إلى شيوع القيم المفضلة لكثرة الإنجاب، وبخاصة الأطفال الذكور في الأسر الفقيرة

وإلى شدة تحيزها لقيم الذكورة. في حين تنظر هذه الأسر إلى إنجاب الأطفال الإناث على أنه عبء اقتصادي ومصدر للقلق، وأنهن لا يضمنّ استمرار اسم العائلة والحفاظ على ممتلكاتها. كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة التي أكدت ارتباط حالة فقر الأسرة في خفض حدة الطلب على إنجاب الأطفال الإناث؛ إذ ربطت هذه الدراسات مسألة إنجاب الأطفال الإناث فقط لدى مثل هذه الأسر بزيادة مشاعر الندم، وتعميق شعورهن بأن إنجازهن الإنجابي لم يكتمل بعد، وبأن إحساسهن بالطمأنينة يبقى منقوصاً (كرادشة، 2012).

وفي المحصلة النهائية، يبدو أن السيدات (اللواتي وصمت حياتهن بالفقر)، قد قدمن استجابات أقل تطوراً وانسجاماً مع متطلبات التنمية ومتغيراتها، كذلك مع طبيعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية الطارئة على المجتمع الأردني، وهنّ في الغالب من الإناث الأقل حظاً في التعليم، والأقل إسهاماً في سوق العمل، ومعظمهن من أصول ريفية أو من المدن الصغرى في الأردن، وهن أيضاً أكثر تمسّكاً والتزاماً بالقيم الموروثة، ويتسمن بمحدودية فرصهن في التعليم والعمل، وارتفاع معدلات الإعالة لديهن، وزيادة معاناة عناصر أسرهن الآخرين – كالأطفال – سواء من النواحي الاجتماعية، أو الثقافية، كما وصمت هذه الأسر بأنها كبيرة الحجم، وبارتفاع نسب معاناة الزوج من الإعاقة، وبكبر حجمها.

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة ذات العلاقة بالديناميات المولدة للفقر في المجتمع الأردني، ولعل أهمها: "الارتفاع الظاهر في نسب الفقر لدى الأسر التي تقطن المناطق الريفية والمدن الصغرى مقارنة بالمدن الكبرى في الأردن، وازدياد نسب الفقر لدى أسر الأزواج والزوجات الأقل تعليماً، كذلك لدى الأزواج الذين اتسمت أنماط زواجهم بكونها أنماطاً زواجية قرابية"؛ أي من داخل النسق القرابي، ومن الأسر التي تعرضت للتفكك الاجتماعي، كذلك لدى السيدات اللاتي تزوجن بأعمار مبكرة (أقل من 19 سنة)، ولدى الأزواج الذكور الذين اتسموا بوجود فارق عمري مع زوجاتهم. كذلك أشارت النتائج إلى ارتفاع معدلات الخصوبة لدى الأسر الفقيرة، وارتفاع معدلات الإعالة الاقتصادية والديموغرافية لديهم، إضافة إلى تفشي البطالة، وتدني مشاركة كل من المرأة والرجل في قوة العمل، كما خلصت الدراسة إلى أن الفقر في الأردن هو فقر دخل أكثر منه فقر قدرات.

وأشارت نتائج التحليل المتقدم – متمثلاً بنموذج التحليل اللوجستي، الذي استهدف ضبط أثر باقي متغيرات الدراسة وعزل تأثيرها – إلى أن نمط تأثير كثير من المتغيرات المستقلة في متغير "فقر الأسرة" جاء متوافقاً مع توقعات الدراسة، كذلك مع نتائج الدراسات السابقة، وكان لهذه المتغيرات والخصائص دور فاعل في تحديد " ديناميات الفقر في الأسرة الأردنية"، خاصة لدى بعض الشرائح الاجتماعية التي تميزت بانخفاض خصائصها، مثل: الزوجات الأقل تعليماً، واللاتي يسكن الأرياف، واللاتي كنّ خارج سوق العمل، واللاتي تزوجن زواجاً قرابياً؛ واللاتي لديهن عدد أطفال أكبر، ويبدو أن هذه الخصائص مجتمعة قد شكّلت محركات معززة لاحتمالات وقوع الأسرة في دائرة الفقر، كما يبدو أن "للحالة الاجتماعية للزوجين، والحالة العملية للزوج" أدواراً مهمة ومولدة للفقر في الأسرة الأردنية. بشكل عام يبدو أن الظروف الاقتصادية المتردية المتمثلة في تدني دخل الأسرة، وما يلحقها من أوضاع اجتماعية وثقافية، قد تشكل مناخاً خصباً لتوليد دوافع إضافية للوقوع في مغبة الفقر.

وفي ضوء ما تقدم، يبدو أن الرهان يبقى دائراً حول مدى قدرة هذه التحولات ذات الصيغ الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية التي يمكن أن تطرأ على حياة الأفراد في المجتمع الأردني في منحهم أدواراً مستحدثة، وقيماً ودوافع مغايرة لم تكن قائمة، وفي إضعاف ارتباطهم بالمواقف والمعتقدات التقليدية القديمة، ومن ثم في الإسهام بطرح استجابات مناسبة، تعزز فرص خروجهم من دوائر الفقر.

التوصيات والمقترحات:

وفي ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

1 – الاستثمار في التعليم، وخاصة تعليم الإناث؛ حيث يعتبر التعليم محركاً أساسياً للخروج من دائرة الفقر، وخاصة إذا كانت مخرجات التعليم مناسبة لاحتياجات سوق العمل.

2 – تصميم برامج للحد من فقر الأسر من خلال استهداف الفقراء بحسب أماكن إقامتهم والتركيز على المشاريع المولدة للدخل.

3 – التوعية الصحية وخاصة في مجال الصحة الإنجابية.

4 – إيجاد فرص عمل للفقراء، خاصة في المناطق الأشد فقراً، من خلال إقامة المشاريع التنموية والاستثمار في تدريب الفقراء.

5 – تنظيم حملات توعية لانعكاسات الزواج المبكر للفتيات وآثاره، ومجمل مخاطره الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

المراجع:

إبراهيم عثمان.(2008). **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**. عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

أحمد أبو حيدر . (2010). جيوب الحرمان والفقر في الأردن، دراسة مستندة إلى منهج متعدد الأبعاد لقياس الفقر)، رسالة دكتوراه، "غير منشورة"، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

أحمد صيام، وهناء محمد. (2009). **ظاهرة الفقر والبطالة: اقتصادية الشكل – اجتماعية المضمون**، مؤتمر الفقر والبطالة. عمان، الأردن.

جبارة جبارة. (1992). **المشكلات الاجتماعية والتربوية (تشخيص– علاج – وقاية)**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، مصر.

حسن محمد غرايبة. (1995). أثر المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في ظاهرة الفقر في لواء عجلون وتبايناتها، رسالة ماجستير، "غير منشورة"، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

حسين محمد العثمان. (2005 أ). معتقدات الأردنيين في محافظة الكرك في أسباب الفقر ومحدداته: دراسة ميدانية، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، 7 (2): 7–36– الكويت، المعهد العربي للتخطيط.

حسين محمد العثمان. (2005 ب). محددات مشكلة الفقر في محافظة الكرك: دراسة ميدانية، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، 20(1): 170–196، الأردن: عمان.

دائرة الإحصاءات العامة.(2012). **تقرير حالة الفقر في الأردن 2010: استناداً إلى مسح نفقات ودخل الأسرة**. الأردن: عمان.

دوخي الحنيطي، وبشير العبدالرزاق. (2007). تحديد مؤشرات الفقر في ريف جنوب الأردن، **مجلة الغذاء والزراعة**، 19(1): 1–15، الإمارات العربية المتحدة.

دوخي الحنيطي، وقبلان المجالي، وسعود الطيب، وحسين العثمان، وأمجد جرار. (2004). "تمييز الأسر الفقيرة من غير الفقيرة في المناطق النائية التابعة لإقليم جنوب الأردن"، **مجلة التنمية والسياسة الاقتصادية**، 7(1): 9–38، الكويت. المعهد العربي للتخطيط.

دوخي الحنيطي، وعماد كرابلية. (2007). "دراسة العلاقة بين قوة العمل والفقر في مجتمعات ريف إقليم جنوب الأردن، **مجلة البحوث الزراعية**، 52 (2): 1–18، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

عبدالرحمن العيسوي. (2009). **تحليل ظاهرة الفقر: دراسة في علم النفس الاجتماعي**. مصر: منشورات الحلبي الحقوقية.

فارس حيدر، وحسن عبد القادر. (2005). أثر الخصوبة البشرية في البطالة والفقر (دراسة عينة جيوب الفقر في الأردن)، **مجلة السكان والتنمية**، 11 (1) :1–27، عمان، الأردن.

كارل ماركس، وفردريك إنجلز. (د.ت). مختارات في ثلاثة مجلدات 12، دار التقدم، موسكو.

لبنى العضايلة. (2001). خصائص الأسر الفقيرة ومشكلاتها في المجتمعات المحلية الحضرية، رسالة ماجستير، "غير منشورة"، الجامعة الأردنية، عمان.

لبنى العضايلة. (2006). القيم السائدة لدى الأسر الفقيرة في الأردن: دراسة اجتماعية على عينة من منتفعي صندوق المعونة الوطنية، رسالة دكتوراه، "غير منشورة"، الجامعة الأردنية، عمان. الأردن.

محمد الصقور، وعبد خرابشة، وأحمد مصطفى، وعبدالله الزعبي، وحسين شخاترة، وعادل لطفي، وحسين الخطيب، وأمل الصباغ. (1993). تقرير دراسة الفقر في الأردن: الواقع والخصائص، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان، الأردن.

محمد العجلوني. (2010). "الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها"، الأسبوع العلمي، جامعة الأميرة سمية، عمان، الأردن.

مناحي بن حنثل بن شري القحطاني. (2004). مشكلة الفقر في المجتمع السعودي، دراسة ميدانية في منطقة الرياض، رسالة ماجستير، "غير منشورة"، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

منير كرادشة. (2012). زواج الإناث المبكر: محدداته وآثاره الديموغرافية في المجتمع الأردني (دراسة تحليلية)، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، 5(1): 37–59، عمان، الأردن.

منيرة فخرو. (1995). "**الفقر في الوطن العربي**"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من اجتماع الخبراء لدراسة استراتيجية تخفيض الفقر في الدول العربية" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

موسى شتيوي. (1997). مراجعة نقدية لسياسات تقليص الفقر، ورقة عمل قدمت في وقائع اجتماع فريق خبراء تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، الإسكوا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر(8). منشورات الإسكوا، بيروت.

الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي. (2010 أ). **الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفقيرة في مناطق جيوب الفقر**، عمان، الأردن.

الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي. (2010 ب). **فقر المرأة في الأردن : الخصائص والعمليات المولدة له**، عمان، الأردن.

Asen. A. (2002). *Visions of poverty: Welfare policy and political imagination*. East Lansing Michigan State University Press.

Bogale A Hagedorn korf. B (2005). Determinants of poverty in rural ethiopia, *Quartal Journal of International Agricultural*. 44(2): 101-120.

Bradshaw. T (2006). *Theories of poverty and anti-poverty in community development*. Rural Poverty Center. University of Missouri.

Davis, & Wilbert, (1945). Some prenciples of stratification. *American Sociological Review*, 10: 242-247

Geda a, Jong n, Kimeny m, Mwabu G. (2005). Determinants of poverty in Kenya. A household Level analysis, Economic Working Paper.

Institute for Research on Poverty (2005). A critical review of rural poverty literature: Is there truly a rural effect, : http://www.irp.wisc.edu.

Minot, N Baulch, (2005). Poverty mapping with aggregate census data, what is the loss in precision. *Review of Development Economics* 9(1): 5-24.

Sekhampu. T (2013). "Determinants of Poverty in a South Township". *European Journal of Social. Sciences*, 34(2): 145-3.

Weber, M. (2001). *The protestant ethic and the spirit of capitalism* (trans. T. Parsons; intro A. Giddens). London & New York: Routledge

قدم في: سبتمبر 2013
أجيز في: مارس 2014